بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الادارية
قسم الاقتصاد

كفاءة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن

إعـــداد

منار تيسير البطاينة

بكالوريوس اقتصاد، جامعة اليرموك، 1999م

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص الاقتصاد

في جامعة اليرموك، اربد، الأردن

وافـــق عليهـــا

د. زكية مشعل ..... مشرفاً

أ. د.حسين طلافحة ..... عضواً مشاركاً

د.أنور القرعان ..... عضواً

د فؤاد نجيب الشيخ ..... عضواً

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الإهداء

إلى زوجي العزيز حبا وتقديرا

إلى ابنتي (حنين) مودة وعطفاً

إلى أمي براً بها واعترافاً بفضلها

إلى أبي ولاء وإخلاصا

إلى إخواني وأخواتي فضلاً وعرفانا

إلى كل من ساهم معي وساعدني في إنجاز هذه الرسالة

اهدي لهم جهدي هذا

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان مالم يعلم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد نور الهدى وسيد المرسلين.

لا يسعني بعد إنهاء هذه الرسالة، إلا أن أتقدم بجزيل شكري وامتناني إلى مشرفتي وأستاذتي الدكتورة زكية مشعل التي تكرمت مشكورة بالإشراف على هذه الرسالة، فكرست الساعات الطويلة في قراءة ومناقشة فصولها ومتابعة تفاصيلها، فكانت لملاحظاتها العميقة وتوجيهاتها السديدة اكبر الأثر في إخراجها بهذه الصورة، فجزاها الله كل الخير.

كما وأتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذ الدكتور حسين طلافحة على تفضله بقبول المشاركة في الإشراف على هذه الرسالة، فله مني كل الشكر والتقدير.

ولا يسعني أيضا إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من الدكتور أنور القرعان والدكتور فؤاد نجيب الشيخ، لتفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة، وتحمل أعباء قراءتها، ولا يفوتني أن أزجي شكري وامتناني لجميع أساتذتي الأفاضل أعضاء الهيئة التدريسية في قسم الاقتصاد لما أولوني إياه من رعاية واهتمام وتشجيع خلال سنوات الدراسة في القسم.

ولا أنسى أن أقدم الشكر الجزيل الى السيد عبد الباسط العثامنة والسيد احمد العمري على ما قدموه لي من مساعد كبيرة في إنجاز هذه الرسالة وخاصة الفصل التحليلي . والشكر والعرفان الكبيرين إلى زوجي العزيز على دعمه المادي والمعنوي لي أثناء فترة دراستي، وعائلتي على مساندتهم وتشجيعهم مما كان لذلك ابعد الأثر في تحصيلي.

الباحثة

منار تيسير البطاينة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	أ
شكر وتقدير	ب
قائمة المحتويات	ج
فهرس الجداول	ه
فهرس الملاحق	و
الملخص باللغة العربية	ي
الفصل الأول: المقدمة	
1-1 تمهيد	1
1-2 مشكلة الدراسة	2
1-3 أهمية وأهداف الدراسة	3
1-4 منهجية الدراسة	4
1-5 مصادر البيانات	7
1-6 فرضيات الدراسة	8
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
2-1 مفهوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة	10
2-1-1 المعايير الكمية	10
2-1-2 المعايير الوصفية	17
2-2 خصائص الصناعات الصغيرة والمتوسطة	18
2-3 مشكلات الصناعات الصغيرة والمتوسطة	21
2-4 الدراسات السابقة	26
الفصل الثالث: الاقتصاد الصناعي الأردني	
3-1 الاقتصاد الأردني	35
3-1-1 السكان والموارد	35
3-1-2 الناتج المحلي الإجمالي	37
3-1-3 سوق العمل الأردني	37

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

3-1-4 التجارة الخارجية	40
3-1-5 مشكلات الاقتصاد الأردني	41
3-2 القطاع الصناعي الأردني	42
3-2-1 المنشآت الصناعية في الأردن عددها وحجمها	43
3-2-2 الإنتاج الصناعي والقيمة المضافة	45
3-2-3 العمالة الصناعية	49
3-2-4 تعويضات العاملين	50
3-2-5 الصادرات الصناعية	50
3-2-6 المستوردات الصناعية	55
3-3 برامج التصحيح الاقتصادي وإثرها على القطاع الصناعي	58
3-4 الاتفاقيات الدولية وتأثيرها على القطاع الصناعي	60
الفصل الرابع: كفاءة الصناعات الصغيرة والمتوسطة	
4-1 فرضيات الدراسة ومصادر البيانات	65
4-2 قياس الكفاءة الاقتصادية النسبية للصناعات الصغيرة والمتوسطة (مؤشر فارل)	65
4-3 مقاييس نمو الإنتاجية الكلية (مؤشر سولو)	69
4-4 مقاييس الإنتاجية الجزئية لعناصر الإنتاج (إنتاجية العمل وراس المال)	71
4-5 قياس مرونة الإحلال بين عناصر الإنتاج	76
الفصل الخامس:ملخص النتائج والتوصيات	
5-1 ملخص النتائج	80
5-2 التوصيات	82
المراجع	85
الملاحق	89

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-2	بعض الأمثلة للأسس المستخدمة في تعريف الصناعات الصغيرة في بعض الدول	12
1-3	خلاصة تطورات التجارة الخارجية للفترة (1995- 2002)	41
2-3	عدد المؤسسات الصناعية وتوزيعها حسب الأنشطة الصناعية ومعدلات النمو السنوية للفترة (1996- 2001)	46
3-3	عدد المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وعدد عمالها في الأردن حسب النشاط الاقتصادي لعام 2001 (ألف عامل)	47
4-3	القيمة المضافة والإنتاج للقطاعات الصناعية المختلفة حسب أرقام 2002 بالمليون دينار	48
5-3	التوزيع القطاعي للعمالة للفترة (1995- 2002)	50
6-3	معدل تعويضات العاملين بالأسعار الثابتة والجارية وحصة العاملين من القيمة المضافة (بالدينار) في القطاعات الصناعية للعامين (1995، 2001)	51
7-3	التركيب السلعي للصادرات الصناعية بالألف دينار للعامين (1995, 2001)	52
8-3	الصادرات الأردنية الصناعية للأسواق العربية والأجنبية للعامين (1995, 2001) بالمليون دينار	53
9-3	نسبة السلع الأكثر تصديرا للأسواق العربية للعامين (1995, 2001)	54
10-3	نسبة السلع الصناعية المصدرة للأسواق الأجنبية للعامين (1995, 2001)	54
11-3	التراجع او الزيادة في الصادرات من السلع الصناعية للعامين (1995, 2001) بالمليون دينار	55
12-3	التركيب السلعي للمستوردات الصناعية (بالألف دينار) للعامين (1995, 2001)	56
13-3	المستوردات الصناعية من الدول العربية للعامين(1995, 2001) بالألف دينار	57
14-3	التوزيع الجغرافي للمستوردات الصناعية للعامين (1995 , 2001)	58
1-4	نتائج مؤشر فارل لكفاءة فئات حجم الصناعة الأردنية ومجمل القطاع الصناعي حسب أرقام 2001	68
2-4	نتائج مؤشر سولو لفئات حجم الصناعة ومجمل القطاع الصناعي للفترة 2001\2000	70
3-4	الإنتاجية المتوسطة لعنصري العمل وراس المال باستخدام الإنتاج القائم والقيمة المضافة لفئات حجم الصناعة ومجمل القطاع الصناعي حسب بيانات 2001 بالألف دينار	74
4-4	نتائج تقدير معادلة الانحدار لمرونة الإحلال لفئات حجم الصناعة ومجمل القطاع الصناعي حسب بيانات 2001	77

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	البيانات الأولية المستخدمة في حساب مؤشر فارل ومؤشر سولو وحسابات الإنتاجية المتوسطة وتقدير مرونة الإحلال لفئات حجم الصناعة الثلاث ومجمل القطاع الصناعي لعام 2001	89
2	اكبر واقل ثلاث قيم لحسابات الإنتاجية المتوسطة لعنصري العمل وراس المال باستخدام الإنتاج القائم والقيمة المضافة لفئات حجم الصناعة الثلاث ومجمل القطاع الصناعي لعام 2001	95

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الملخص

بطاينة، منار تيسير. كفاءة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن. رسالة ماجستير بجامعة اليرموك. 2004. (المشرف: د. زكية مشعل)

يعاني الاردن في الوقت الحالي كغيره من الدول النامية من مشاكل اقتصادية متنوعة تتمثل في البطو في النمو الاقتصادي، وندرة الموارد المحلية، بالإضافة إلى البطالة التي تعد من أكثر المشاكل الاقتصادية التي تقف عائقا للنمو الاقتصادي. ومع هذه الظروف الاقتصادية والاجتماعية تعتبر الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي النموذج الأكفأ لمثل هذه الأقطار، حيث تستخدم هذه الصناعات تقنيات ذات كثافة عمالية عالية مما يساعد في الحد من مشكلة البطالة التي تعتبر هدفا تنمويا بحد ذاته.

تهدف هذه الدراسة إلى قياس كفاءة هذه الصناعات مقارنة بالصناعات الكبيرة في الاردن باستخدام عدة معايير، الأول معيار فارل للكفاءة الاقتصادية، فالمؤسسة التي تحقق الحد الأدنى من متوسط تكلفة الإنتاج هي الأكفأ اقتصادياً مقارنة بغيرها من المؤسسات. أما المعيار الثاني فهو مؤشر سولو لقياس نمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج، فالمؤسسة التي تحقق معدلات نمو موجبة وكبيرة لعنصري العمل وراس المال هي الأكفأ حسب هذا المعيار. أما المعيار الثالث فهو مقاييس الإنتاجية الجزئية لعناصر الإنتاج، وتتمثل في إنتاجية العمل وتستخدم للدلالة على تطور إنتاجية العمل في المؤسسة، والثاني إنتاجية راس المال وتستخدم للدلالة على إنتاجية الأموال المستثمرة في الأصول الثابتة. أما المعيار الرابع فهو مرونة الإحلال بين عناصر الإنتاج لروية مدى استجابة المؤسسات للتغير في معدل الإحلال الفني بين عوامل الإنتاج.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الصناعات الصغيرة و المتوسطة بشكل إجمالي تتمتع بكفاءة اقتصادية تفوق كفاءة الصناعات الكبيرة في الأردن، حيث جاء معيار فارل لصالح هذه المنشآت، بالإضافة إلى معيار سولو الذي حققت فيه المنشآت الصغيرة معدلات نمو موجبة لإنتاجية عناصر الإنتاج الكلية، أما مقاييس الإنتاجية الجزئية فقد جاءت ايضاً لصالح الصناعات الصغيرة، حيث حققت إنتاجية أعلى لعنصر راس المال سواء من الإنتاج القائم أو من القيمة المضافة، وأخيرا بقياس مرونة الإحلال بين عناصر الإنتاج تبين أن الصناعات المتوسطة هي الأكفأ اقتصادياً، فقد تبين استجابة هذه الصناعات للتغيرات النسبية في أسعار عناصر الإنتاج.وقد تم استخدام بيانات غير منشورة من دائرة الإحصاءات العامة وتشمل جميع الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في الأردن ،حكومية وخاصة حسب تصنيف دائرة الإحصاءات العامة لها وحسب النشاط الصناعي على مستوى أربع خانات (ISIC 4).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الأول

المقدمة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الأول

المقدمة

1-1 تمهيـد:

تبعا للاعتقاد السائد بان هناك علاقة سببية ايجابية بين التصنيع والتقدم الاقتصادي، فقد سعت الدول النامية ولمدة طويلة في تعزيز القطاع الصناعي وتوسيع قاعدته في اقتصادياتها من حيث الإنتاج والعمالة. ونظرا لما يمتاز به القطاع الصناعي في قدرته على استيعاب الفوائض العمالية التي تتصف بها معظم الدول النامية. فقد قامت هذه العلاقة السببية بين التصنيع والتقدم الاقتصادي. والجدير بالذكر أن لهذا القطاع دور كبير في تدريب القوى العاملة وإكسابهم خبرات ومهارات جديدة، مما يساعد على تحقيق معدلات نمو متسارعة في الإنتاج، عن طريق قدرته على خلق المزيد من فرص العمل غير المباشرة، غير ان التصنيع يساعد بإيجاد تنويع اكبر في الهياكل الإنتاجية ، مما يؤدي إلى تقليص التبعية الاقتصادية والسياسة للدول الكبرى. ومن هنا اتجهت معظم الأقطار النامية لتبني هذا القطاع من خلال إقامة المصانع الكبيرة والحديثة، وعلى إقامة شبكات ضخمة من البنى التحتية في المدن الرئيسية[1].

وفي السنوات الأخيرة بات واضحا فشل هذه السياسات التصنيعية، فمثلا كان من المفروض أن تحل هذه السياسات مشكلة البطالة ولكنها زادتها حدة. ومن هنا جاء الاهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة كنموذج بديل للتنمية الصناعية. فقد أولت العديد من خطط التنمية عناية خاصة بهذا القطاع وفي مقدمته البنك الدولي الذي منح عدة قروض لإقامة وتأسيس مثل هذه الصناعات التي تعتبر الأكفأ في معظم الأنشطة الصناعية في الأقطار النامية، التي تمتاز عادة بندرة راس المال ووفرة عنصر العمل. ونظرا لاعتبار الصناعات الصغيرة والمتوسطة ذات استخدام لتقنيات ذات كثافة عمالية الذي يساعد في حل مشكلة البطالة التي تعاني منها الدول

© Arabic Digital Library Yarmouk University

النامية، وبالتالي فان الاهتمام بتنمية هذه الصناعات يعتبر وسيلة فعالة للخروج من مشكلة البطالة التي أصبحت هدفا تنمويا بحد ذاته. بالإضافة إلى أن هذه المؤسسات تحتاج إلى قدر اقل من البنى التحتية والمهارات الإدارية، وتعتمد على استغلال الموارد الطبيعية، وذات انتشار كبير في الأقاليم مقارنة بنظيراتها من المؤسسات الكبيرة. كما أن صغر حجم السوق في الأقطار النامية لا يحتاج إلى مؤسسات كبيرة، حيث أن الإنتاج يكون كفؤا على مستويات صغيرة نسبيا[3].

2-1 مشكلة الدراسة:

تأتي أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن من أنها تشكل الغالبية العظمى من العدد الكلي للصناعات الأردنية.فقد أظهرت الإحصاءات أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة تشكل ما نسبته 90% من الصناعات التحويلية . وعلى الرغم من ذلك ، فان دور هذه الصناعات في الاقتصاد الأردني ما زال غير واضح المعالم في هذه الفترة التي تتسم بالعولمة وانتشار التكنولوجيا. لذلك لا بد من دراسة هذه الصناعات من حيث الإنتاج والعمالة ودورها في التجارة الخارجية . كذلك تحديد الكفاءة الاقتصادية لهذه الصناعات ومقارنته بالكفاءة الاقتصادية للمنشآت الكبيرة، وإذا تبين أن لهذه الصناعات كفاءة اقتصادية أعلى من حيث استخدامها للموارد الاقتصادية، فان ذلك يشكل داعيا قويا لتشجيعها وتذليل العوائق التي تعترض نموها.

وعليه فان مشكلة الدراسة تتركز في الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هو مفهوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، وما هي معايير التمييز بينها وبين الصناعات الكبيرة، والخصائص والمشاكل التي تواجهها ؟

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- أيهما أكفا اقتصاديا، قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، أم الصناعات الكبيرة ؟أين سنتجه بالتركيز في صناعاتنا ، على الصناعات الصغيرة والمتوسطة أم الصناعات الكبيرة؟ وما هي الإجراءات اللازمة لتطوير قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتنميته إذا تم إثبات جدواه الاقتصادية؟

3-1 أهمية الدراسة وأهدافها:

لقد أظهرت العديد من الدراسات أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية، وتحديدا من حيث كفاءتها الاقتصادية مقارنة بالصناعات الكبيرة. حيث بينت أن هذه الصناعات تستخدم تقنيات تناسب الظروف الاقتصادية للبلدان التي تعمل فيها، كما أن لها دورا في إيجاد فرص عمل وتخفيف حدة البطالة. كما أنها تساهم في تحسين الميزان التجاري وتنمية الريادة المحلية وصقل الكفاءات الإدارية واستخدام الموارد المحلية. إن هذه الصناعات تستطيع أن تنتشر جغرافيا مما يساهم في تنمية الأقاليم[3]. ومن هنا تبرز أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، فإذا كانت الصناعات تتمتع بهذه الكفاءة التي لا تقل عن كفاءة الصناعات الكبيرة، كما تفترض هذه الدراسة، فان تنميتها وتشجيعها يعني توفير فرص عمل لأعداد كبيرة من القوى العاملة التي تعاني من البطالة، وخاصة أن هذه الصناعات تتميز بأنها كثيفة استخدام عنصر العمل، والاستثمار فيها يتطلب حجم صغير من راس المال مقارنة بالصناعات الكبيرة. وهذا بالتالي يعزز نمو الإنتاج، ويؤثر ايجابيا على الدخول والقوة الشرائية للسكان، مما يساعد على الخروج من حالة التباطؤ الاقتصادي الذي يعيشه الاقتصاد ويحقق له نموا مستقرا في المستقبل.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد ظهرت عدة دراسات حول موضوع الصناعات الصغيرة والمتوسطة ولكنها لم تتطرق بالبحث العلمي والمسهب لجدوى الصناعات الصغيرة والمتوسطة بشكلها العام مقارنة بالصناعات الكبيرة، ولم تبحث كفاءتها الاقتصادية مقارنة بالصناعات الكبيرة، بل اكتفت بالإشارة لبعض هذه القضايا بدون إعطائها أي محتوى تحليلي يستند إلى افتراضات واختبارات علمية تطبيقية، باستثناء الدراسة التي قام بها أبو الهيجاء في أوائل التسعينيات وبحثه في الدور التنموي لهذه الصناعات مقارنة بالصناعات الكبيرة. اذن غاية هذه الدراسة هو البحث في كفاءة هذه الصناعات من عدة أوجه وبالتالي دورها في تحقيق معدلات نمو في العمالة والإنتاج باستخدام أسلوب تحليلي يستند إلى افتراضات واختبارات علمية تطبيقية، كما أنها تشكل استمرارية للدراسات السابقة التي أجريت في أوائل التسعينيات.

1- 4 منهجية الدراسة :

لتحقيق هدف الدراسة سوف يتم الاعتماد على الأسلوبين الوصفي التحليلي والقياسي التطبيقي، وفيما يلي توضيح لهذه المنهجية:

1- التحليل الوصفي:

تقوم الدراسة باستخدام المنهج الوصفي لدراسة واقع القطاع الصناعي الأردني بشكل عام والصناعات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، والتعرف على معايير التمييز بينها وبين الصناعات الكبيرة، والخصائص التي تمتاز بها، بالإضافة إلى التعرف على المشاكل التي تعترض سبل نموها وتطورها، وأخيرا تقييم الدور الذي تلعبه هذه الصناعات في عملية التنمية الاقتصادية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

2- التحليل القياسي:

للإجابة على فرضيات الدراسة المبينة في ص8، تستخدم الدراسة جانب عملي تطبيقي سيتم فيه فحص كفاءة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالصناعات الكبيرة في الأردن بالاعتماد على بيانات إحصائية على شكل مقاطع عرضية (cross sectional) للانشطة الصناعية وعلى مستوى أربع خانات رقمية حسب تصنيف الدليل الدولي للنشاط الصناعي(ISIC 4) ولثلاث فئات حجم المؤسسات التي تتضمنها هذه الأنشطة. وسيتم استخدام المعايير التالية لفحص كفاءة هذه الفئات الثلاث لمعرفة أيهما الاكفأ:

أولا: معيار فارل للكفاءة الاقتصادية، وبناء على هذا المعيار فان المؤسسة التي تحقق الحد الأدنى من متوسط تكلفة الإنتاج هي الاكفا اقتصاديا مقارنة بغيرها من المؤسسات، ويمكن التعبير عن معيار فارل للكفاءة على النحو التالي:

الحد الأدنى من $(rK + wL) / Q$

حيث

r: سعر الفائدة

w: متوسط الأجر الفعلي للعامل الواحد

K: حجم راس المال

L: عدد العمال

Q: حجم الإنتاج

ثانيا: مؤشر سولو لقياس نمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج ، ويأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية :

$$G_A = G_V - \alpha G_L - (1 - \alpha) G_K$$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حيث

G_A: معدل النمو في الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج

G_V:معدل النمو الحقيقي للقيمة المضافة

G_L: معدل النمو لعنصر العمل

G_K: معدل النمو لعنصر راس المال

α: حصة عنصر العمل من القيمة المضافة الحقيقية

ثالثا: مقاييس الإنتاجية الجزئية لعناصر الإنتاج وتتمثل بالنسب التالية:

1- **معدل إنتاجية عنصر العمل،** وتستخدم للدلالة على تطور إنتاجية العامل في المؤسسة وتقاس بالصيغة التالية:

$$AP_L = Y \setminus L$$

حيث:

AP_L: معدل إنتاجية عنصر العمل

Y: كمية الإنتاج

L: عنصر العمل

2- **معدل إنتاجية عنصر راس المال،** وتسمى إنتاجية الدينار من الموجودات الثابتة ، وتستخدم للدلالة على إنتاجية الأموال المستثمرة في الأصول الثابتة، وفق الصيغة التالية:

$$AP_K = Y \setminus K$$

حيث:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

AP_K:معدل إنتاجية عنصر راس المال

K: عنصر راس المال

Y: الانتاج

رابعاً: مرونة الإحلال بين عناصر الإنتاج

يستخدم هذا المعيار لمعرفة مدى استجابة هذه المؤسسات للتغير في معدل الإحلال الفني بين عوامل الإنتاج، ولحساب مرونة الإحلال سيتم تقدير المعادلة التالية:

$$\mathbf{Ln\ (K\backslash L) = \alpha + \beta\ Ln\ (w\backslash r)}$$

حيث:

K: راس المال

L: عنصر العمل

W: الأجور

r: سعر الفائدة

α: ثابت

B: مرونة الإحلال

1-5 مصادر البيانات

تستخدم هذه الدراسة بيانات غير منشورة من دائرة الإحصاءات العامة، وتم فيها تقسيم المنشآت الصناعية إلى ثلاث فئات، صغيرة ومتوسطة وكبيرة، وعلى مستوى أربع خانات ، وذلك حسب التصنيف الدولي للنشاط الصناعي (ISIC 4). الفئة الأولى التي تشغل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

مؤسساتها (1-4) عامل ، والثانية (5-19) عامل ، والثالثة التي توظف 20 عامل فما فوق، وتشمل هذه البيانات جميع المنشآت الصناعية في الأردن حكومية و خاصة، أي عينة الدراسة هي نفسها مجتمع الدراسة وهذه البيانات حسب تصنيف وتقسيم دائرة الإحصاءات العامة،وهي بيانات لعام 2001 .

1- 6 فرضيات الدراسة

تسعى هذه الدراسة لاختبار الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** تحقق الصناعات الصغيرة والمتوسطة كفاءة اقتصادية أعلى من حيث استخدامها للموارد الإنتاجية مقارنة بالصناعات الكبيرة.
- **الفرضية الثانية:** تحقق الصناعات الصغيرة والمتوسطة معدلات نمو موجبة بالنسبة لإنتاجية العمل وراس المال.
- **الفرضية الثالثة:** تحقق الصناعات الصغيرة والمتوسطة إنتاجية أعلى بالنسبة لعنصري العمل وراس المال مقارنة بالصناعات الكبيرة.
- **الفرضية الرابعة:** تحقق الصناعات الصغيرة والمتوسطة مرونة إحلال عالية لعناصر الإنتاج مقارنة مع الصناعات الكبيرة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هوامش الفصل الأول:

1- احمد السعدي، الصناعات الصغيرة والمتوسطة: قراءة لتجربة بعض الدول النامية وأهمية هذه الصناعات في الاقتصاد الأردني، عمان، منشورات غرفة صناعة عمان، 1991.

2- ربيع الدجاني، " الصناعات الصغيرة جدا والمتوسطة في الأردن من منظور عام"، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة العمل حول أهمية استخدام الإعلام في نشر الوعي بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، غرفة صناعة عمان،ص 6، 2002.

3- عبد الله المحمود، فؤاد الرميحي، عصام محمود، " واقع المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة ودورها في نقل وتطوير التكنولوجيا بدولة البحرين"، مجلة التعاون الصناعي، العدد 78،ص 215 1998.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثاني:

الإطار النظري والدراسات السابقة

2-1 مفهوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة

بالرغم من تزايد الاهتمام بالدور الذي تؤديه الصناعات الصغيرة والمتوسطة، فلا يزال تحديد مفهومها بشكل دقيق يثير نوعا من الالتباس. ويرجع ذلك الى اكتساب عبارة الصناعات الصغيرة والمتوسطة معاني وتسميات مختلفة باختلاف الباحثين الذين تناولوا هذا المفهوم وتباين أهدافهم والمعايير التي اعتمدوا عليها ، والى اختلاف مدلولها من بلد إلى آخر وذلك تبعا لدرجة النمو الاقتصادي التي بلغتها الدولة في تطورها، وكذلك تبعا لمدى الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج المختلفة التي تتمتع بها كل دولة. فالصناعات التي يتم اعتبارها صغيرة في البلدان المتقدمة ذات الأسواق الكبيرة، قد يتم اعتبارها متوسطة أو كبيرة في الأقطار النامية ذات الأسواق الصغيرة. ولهذا من غير الممكن وضع معيار عالمي موحد لتعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة[1]. ومن الضروري إن نتعرف على المعايير والأسس التي حاول الباحثون على أساسها تحديد ماهية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، فهناك عدة معايير يمكن استخدامها في هذا المجال وهي: المعايير الكمية والمعايير الوصفية.

2-1-1 المعايير الكمية:

تعتبر المعايير الكمية والتي تشمل معيار العمالة وراس المال المستثمر وقيمة الإنتاج والمبيعات والقيمة المضافة، وغيرها من أكثر المعايير استخداما في تصنيف الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

1- معيار العمالة:

يعتبر معيار العمالة من أهم المعايير وأكثرها شيوعا في تحديد حجم المنشاة الصناعية لما له من مزايا أهمها:

- البساطة وسهولة قياس حجم المنشاة بوساطة عدد العمال خاصة عند إجراء المقارنة على المستوى الدولي، كما انه يمكن من خلال هذا المعيار أن تتم المقارنة الدقيقة بين المنشات الصناعية التي تنتج أنواعاً مختلفة من السلع عند المستوى نفسه من الفن الإنتاجي.
- الثبات النسبي حيث لا يتعرض هذا المعيار للتغيرات في قيمة النقود بفعل التضخم والانكماش، ولا يتأثر بتقادم الاستثمارات.
- توافر البيانات وسهولة الحصول عليها من المنشات المختلفة ورجال الأعمال، وقد تنشر هذه البيانات بصفة دورية ومستمرة.

وطبقا لهذا المعيار فانه يتم تحديد حجم المنشاة بعدد العاملين بها، إلا أن تحديد الحد الأقصى لعدد العاملين يثير جدلا كبيرا بين المهتمين بهذه الصناعات. وهو يختلف من دولة إلى أخرى ومن صناعة إلى أخرى، كما هو مبين في الجدول رقم (2-1). و نلاحظ من هذا الجدول أن المعيار الثنائي(العمالة الأصول الثابتة) من أكثر المعايير استخداما، كما أن عدد العاملين وقيمة الأصول الثابتة يختلفان من دولة إلى أخرى ، وهذا الاختلاف في تعريف الصناعات الصغيرة مرده إلى نسبية مفهوم الحجم الصغير.

وتوصي منظمة العمل الدولية أغلبية الدول الأفريقية بتحديد الصناعات الصغيرة بتلك المنشات التي يعمل بها اقل من 50 عاملا، كما أن البنك الدولي يحدد الصناعات الصغيرة بالمنشات التي يعمل بها اقل من 50 عاملا[2].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (2-1)

بعض الأمثلة للأسس المستخدمة في تعريف المنشآت الصناعية الصغيرة في بعض الدول

الدولة	عدد العمال	الأصول الثابتة
أميركا	اقل من 250 عامل	-
اليابان	اقل من 300 عامل	و/ أو 100 مليون ين
سنغافورة	اقل من 50 عامل	و/ أو اقل من مليوني دولار
برطانيا	اقل من 200 عامل	
الهند	اقل من 300 عامل	اقل من 280 ألف دولار
كوريا	اقل من 300 عامل	اقل من 700 ألف دولار
السويد	اقل من 200 عامل	-
كينيا	من 6- 49 عامل	-
ماليزيا	اقل من 25 عامل	اقل من250 ألف دولار
زامبيا	-	اقل من 315 ألف دولار

المصدر: احمد وفياض ، 1992 مجلة التعاون الاقتصادي، العدد 50، ، ص 12.

وفي دراسة أخرى قام بها بروتش وهيمنيز تم اعتماد التصنيف التالي[3]:

من 1- 9 (عمال) صناعات أسرية أو صناعات كوخ

من 10- 49 (عاملا) صناعات صغيرة

من 50- 99 (عاملا) صناعات متوسطة

من 100 فأكثر صناعات كبيرة

ويؤخذ على هذا المعيار عدة مآخذ أهمها:

- لا يعكس الوضع الحقيقي لحجم الصناعة ، وذلك لاختلاف نسبة راس المال الى العمل بين الصناعات المختلفة. فمثلا هناك صناعات كثيرة تتطلب استثمارات رأسمالية كبيرة ولكنها توظف عددا قليلا من العمال، وبالتالي يعتبر من الخطأ ضم هذه الصناعات إلى

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصناعات الصغيرة على أساس معيار العمالة وحده، وكذلك هناك صناعات متعددة تتطلب مقادير قليلة من الاستثمارات الرأسمالية ولكنها توظف عددا كبيرا من الأيدي العاملة، وبالتالي فان استبعادها من ميدان الصناعات الصغيرة على أساس هذا المعيار يعتبر خطا[4].

- لا يأخذ التصنيف الفرعي للصناعات الصغيرة، كالصناعات التي تعتمد على صاحب العمل وأسرته، والتي لا يزيد فيها عدد العمال عادة عن خمسة عمال.بالإضافة إلى الورش الحرفية والتي يصل فيها عدد العمال إلى عشرة، وهناك أيضا الصناعات الحديثة التي يتراوح عدد العمال فيها ما بين عشرة وخمسين عامل، وقد يصل أحيانا إلى مئة أو مئتين. ومن ثم فان تحديد الصناعات الصغيرة بعدد محدد من العمال قد لا يدخل ضمن التعريف جميع هذه الصناعات على الرغم من وجود اختلافات فيما بينها [5].
- لا يأخذ في الاعتبار أن العمالة ليست العنصر الوحيد في العملية الإنتاجية، فهناك من المتغيرات الأخرى التي يجب أن توخذ بعين الاعتبار.

وعليه فان معيار العمالة لا يصلح منفردا للحكم بشكل دقيق على كون المنشأة صغيرة أو كبيرة وذلك حسب المآخذ التي تم ذكرها سابقا .

2- معيار رأس المال المستثمر:

يعتمد هذا المعيار في تحديد حجم المشروعات الصناعية على مقدار راس المال المستثمر في المشروع. وهكذا فان المشروعات الصناعية الصغيرة طبقا لهذا المعيار هي تلك المشروعات التي لا يتجاوز راس المال المستثمر فيها حدا أقصى معينا يختلف باختلاف الدول. إلا أن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

استخدام هذا المعيار يثير بعض الصعوبات التي تتعلق بتحديد المقصود براس المال المستثمر . هل يقصد به راس المال المستثمر الكلي من ثابت و متغير؟ أم يقصد به فقط راس المال الثابت(الأرض، المباني، الآلات،) أم راس المال العامل الذي يشمل(المورد المتغير للمشروع الذي يمول به الأصول المتداولة من مخزن سلعي وأجور عاملين..الخ).

وهناك اتجاه إلى استبعاد راس المال العامل والاقتصار على راس المال الثابت فقط وذلك لاعتبارات متعددة نذكر منها[6]:

- هناك صناعات تقل فيها أهمية راس المال الثابت، وتعظم فيها أهمية راس المال العامل. وعلى ذلك فان إضافة راس المال العامل إلى راس المال الثابت سوف يخرج هذه الصناعات من دائرة الصناعات الصغيرة، على الرغم من أن هذه الصناعات تعتبر في صميم الصناعات الصغيرة.
- إن العناصر التي تكوّن منها راس المال العامل قد تختلف بشكل كبير من منشاة أو من صناعة إلى أخرى، وهو ما يتوقف على كفاءة الإدارة وهيكلها ومعدل دوران راس المال وعوامل أخرى متعددة. ومن ثم فان هذه العناصر لا تتمتع بالثبات النسبي الكافي، والذي يؤهلها للقيام بدور المعيار في تحديد حجم المشروعات الصناعية المختلفة.

لذلك فانه من الأفضل استخدام راس المال الثابت وحده دون راس المال العامل ووضع حدود قصوى لقيمة الأصول الرأسمالية الثابتة في المنشات الصناعية الصغيرة وذلك للتمييز بينها وبين الكبيرة.

وقد حدد البنك الدولي الحد الأقصى لقيمة الأصول الرأسمالية الثابتة للمنشات الصناعية الصغيرة بمبلغ(250) ألف دولار اميركي بأسعار عام 1976بعد استبعاد قيمة الأرض. وتوصي منظمة العمل الدولية بالا يتجاوز الاستثمار في الصناعات الصغيرة 100 ألف دولار، على ألا

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يزيد نصيب العامل من راس المال المستثمر عن ألف دولار أمريكي، ويتم زيادته إلى 5000 آلاف دولار في بعض الصناعات[7].

ومن عيوب هذا المعيار وجود صعوبات في تقييم الأصول الثابتة من حيث الاختلاف في عمرها الإنتاجي ، بالإضافة إلى الاختلافه بين هذه المنشات في تقييم بعض الأصول كالمخزون أو البضاعة تحت التصنيع، فضلا عن تأثرها بالتغيرات في قيمة النقود بفعل التضخم والانكماش.

ولهذا فانه من الأفضل دائما استخدام أكثر من معيار واحد لتحديد حجم المشروع بمعنى استخدام معيار ثنائي أو مزدوج للحكم على كون المشروع الصناعي صغيرا أو كبيرا.

3- معيار العمالة وراس المال (المعيار الثنائي)

يعتبر هذا المعيار من أهم المعايير التي تستخدم في قياس حجم المشروع حيث يطبق في كثير من الدول. وترجع أهمية الجمع بين معياري العمالة وراس المال عند تحديد مفهوم الصناعات الصغيرة إلى أن هذا الجمع يسمح بتحديد حدود قصوى لمعاملي راس المال والعمل السائد بهذه المنشات وتخطيط المستوى الملائم لها.

وينطوي هذا المعيار على علاقة عكسية بين عدد العاملين وحجم راس المال المستثمر: معيار كثيف العمالة(يرتفع نسبة العمل إلى راس المال) . ويستخدم هذا المعيار في الدول التي تعاني من بطالة(وفرة في العمالة). أو معيار كثيف راس المال(يرتفع نسبة راس المال إلى العمالة). وتستخدمه الدول التي لديها وفرة في راس المال. ففي الهند تعتبر المنشاة صغيرة إذا وظفت ما يقل عن 300 عامل وراس مال مستثمر قدره 280 ألف دولار. وفي كوريا يعتبر المصنع صغيرا إذا وظف ما يقل عن 300 عامل وراس مال مستثمر اقل من 700 ألف دولار أمريكي[8].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد تعرض هذا المعيار بدوره لبعض الانتقادات، حيث أن وضع حد أقصى من العمالة بجانب رقم معين من الاستثمارات لقياس حجم المنشاة الصغيرة قد يحد من توظيف عمال إضافيين في المنشات الصغيرة برغم حاجتها إلى العمالة خوفا من تجاوز الحد الأقصى، وبالتالي فقدانها للمساعدات والقروض التي تقدمها برامج الحكومة لمساعدة الصناعات الصغيرة. وهذا ما حدث في الهند التي استخدمت هذا المعيار لفترة من الوقت، مما أدى إلى رفض أصحاب المنشآت الصغيرة توظيف أعداد جديدة من العمال برغم حاجتهم إلى ذلك، خوفا من تجاوز الحد الأقصى، وبالتالي حرمان المنشات الصغيرة من المساعدات الحكومية[9].

4- معيار حجم الإنتاج وقيمته:

طبقا لهذا المعيار، تعرف الصناعات الصغيرة بأنها تلك المنشات التي تتصف بصغر حجم إنتاجها من حيث الكمية والقيمة. ويعيب معيار حجم الإنتاج عدم صلاحيته في المنشات التي تنتج عدة منتجات مختلفة فيكون هناك صعوبة في الجمع العيني . أما معيار قيمة الإنتاج فيعيبه إدخال عنصر السعر مما يجعله مضللا عندما يحدث تغير كبير في الأسعار.ولكن هذا العيب من الممكن تلافيه إذا اعتمدنا على القيمة الحقيقية للإنتاج.

5- معيار الطاقة الإنتاجية:

هذا المعيار يكون فعالا في الصناعات التي تكون فيها طبيعة المنتج موحدة كصناعة السكر والإسمنت، ولكنه لا يصلح في صناعة كالنسيج، حيث تتعدد إشكال المنتج. كما انه يعتبر غير دقيق نتيجة اختلاف كفاءة الماكنة، أو قد تكون بعض الآلات غير مستغلة بكامل طاقتها.

6- معايير أخرى:

ومن هذه المعايير كمية المواد الخام المستخدمة وقيمتها المضافة، حجم المبيعات، عدد الآلات..الخ، إلا أن هذه المعايير غير دقيقة لأنها لا تعكس بدقة حجم الصناعة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

2-1-2 المعايير الوصفية

وتعتمد هذه المعايير على السمات العامة التي تتميز بها الصناعات الصغيرة عن الكبيرة واهم هذه السمات[10]:

- تمركز ملكية المنشاة الصناعية في عدد قليل من الأفراد
- أن يكون إنتاجها محليا وان يكون نصيبها من السوق الذي تنافس فيه صغيرا نسبيا.
- احتياجاتها من خدمات البنية الأساسية متواضعة، كما تعتمد إلى حد ما على الخامات المحلية والموارد الطبيعية
- احتياجاتها لمستويات متواضعة من الإدارة والتنظيم، لذلك فالتخصص الإداري قليل نسبيا.
- مرونة الاتصال المباشر بين الإدارة والعمالة.

وتعتبر هذه المعايير الوصفية اقل ملائمة لتحديد الصناعات التي يمكن أن تستفيد من المساعدات التي تقدمها الدولة والمؤسسات التمويلية، وذلك لأنها تفتقر إلى الدقة، ولكنها في الوقت نفسه تعكس الاختلافات العملية بين الصناعات الصغيرة والكبيرة بصورة أوضح من المعايير الكمية.

أما بالنسبة لمفهوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن فقد اعتبر الدجاني، الصناعات التي توظف اقل من خمسة عمال صغيرة جداً والتي توظف من (5- 20) عامل[11] صغيرة، والتي توظف ما بين (20- 50) عامل متوسطة. أما تيسير عبد الجابر وأكرم كرمول فعرفا الصناعات الصغيرة جدا بتلك التي توظف اقل من خمسة عمال، أما الصناعات الصغيرة فتوظف ما بين (5- 15) عامل، والمتوسطة التي توظف ما بين (16- 25) عامل [12].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما التعريف الذي سيتم اعتماده في هذه الدراسة وهو صادر عن دائرة الإحصاءات العامة (نظرا لبساطته وسهولته ، وتوافر البيانات حول هذه المنشآت وأعداد عمالها)،هو اعتبار الصناعات التي توظف من عامل إلى خمسة عمال صغيرة ، والتي توظف ما بين (6- 19) عامل متوسطة أما الكبيرة فهي التي توظف من 20 عامل فما فوق [13].

2-2 خصائص الصناعات الصغيرة والمتوسطة

تتصف الصناعات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص تميزها عن الصناعات الكبيرة وتتمثل أهم تلك الخصائص فيما يلي:

1- انخفاض مستويات نسبة راس المال إلى العمل:

حيث تتخصص الصناعات الصغيرة عادة في عدد محدود من عمليات التصنيع، وفي مجالات إنتاجية لا تحتاج إلى استثمارات كبيرة ومكلفة، أو امكانات تتميز بالضخامة والتقدم التكنولوجي مثلما تحتاجه المنشآت الكبيرة، مما يتيح لها استخدام تكنولوجيا اقل كثافة رأسمالية ويؤدي هذا بدوره إلى انخفاض مستويات نسبة راس المال إلى العمل نسبيا في المنشآت الصناعية الصغيرة قياسا لمستوياته في المنشآت الصناعية الكبيرة.

وينجم عن انخفاض مستويات نسبة راس المال إلى العمل نسبيا ، أن هذه المنشآت الصغيرة تكون أكثر قدرة على استيعاب فائض العمل، كما أن استخدامها لتكنولوجيا اقل تعقيدا واقل كثافة رأسمالية، ييسر فرص و عمليات التدريب على استخدامها، ويؤدي إلى الإقلال من نفقات وتكاليف الصيانة ومن ثم الإقلال من مشكلات الأعطال في هذه المنشآت[14].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

2- اختلاف أنماط الملكية

إن انخفاض حجم راس المال اللازم لإنشاء وتشغيل المنشات الصناعية الصغيرة يجعل هذه المنشات تتلائم مع أنماط معينة من الملكية التي يغلب عليها الطابع الشخصي، والتي تتمثل في الملكية الفردية أو العائلية أو شركات الأشخاص. وهذه الأنماط من الملكية أكثر استمالة للمدخرين الصغار الذين لديهم روح المبادرة والخبرة والمهارة التنظيمية والإدارية، والذين يفضلون العمل لحسابهم وإدارة منشاتهم والإشراف عليها بالشكل الذي يرغبون به حيث يندر وجود تخصصات في الإدارة. هذا ويرتبط صاحب المنشاة ارتباطا شخصيا بعمالة، وبعملائه من الموردين والموزعين. وتساعد هذه الأنماط من الملكية على استقلالية المنشأة من الناحية القانونية، بمعنى أن هذه المنشاة ليست مملوكة لمنشاة اكبر [16].

نستطيع القول أن الصناعات الصغيرة تعتبر القاعدة الأساسية والنواة الحقيقية للقطاع الخاص، إذ نادرا ما يكون للملكية العامة وجود على مستوى الصناعات الصغيرة.

3- انخفاض القدرة الذاتية على التجديد والابتكار:

إن صغر حجم المنشاة وانخفاض الطاقة الإنتاجية، وغياب التنظيم الإداري وانخفاض القدرة التمويلية في المنشات الصناعية الصغيرة يحد من قدرتها على الابتكار والتجديد. وبالتالي فان أنشطة البحوث والتطوير تبدو اقل برهانا على إثبات عوائدها الاقتصادية بالنسبة للمنشات الصغيرة، وهذا ما أثبتته دراسة ويليامسون عام 1975، حيث تحتاج هذه الأنشطة إلى رصد مبالغ كبيرة ترتفع فيها مخاطر الوصول إلى اختراعات أو تحسينات قابلة للتطبيق [16]. ومع ذلك لا نستطيع أن ننكر أن كثيرا من الأفكار الجديدة والاختراعات الخاصة بالمنتجات وطرائق

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الإنتاج، وغيرها من المجالات ترجع إلى المهارات الفردية للباحثين والعلماء والمنشآت الصغيرة[17].

4- ضعف مشاركة راس المال الأجنبي

لا تغري الصناعات الصغيرة راس المال الأجنبي وبالتالي تبقى ضعيفة ويرجع ذلك لعدة أسباب منها [18].

- اقتصار معظمها على الإشكال العائلية للملكية والعمل.
- عدم نضج التنظيمات القانونية والمؤسسية لهذه المنشات.
- ارتفاع درجة المخاطرة نظرا لصغر حجم راس المال .
- ضعف الروابط الخلفية والأمامية لمعظم هذه الصناعات.
- عدم تفضيل راس المال الأجنبي لمجالات المشروعات الصغيرة.

5- الانتشار الجغرافي:

تعد الصناعات الصغيرة وسيلة فعالة للانتشار الجغرافي والصناعي، لا سيما في المناطق الريفية والأقل تطورا، وذلك بفضل مرونة الموقع، وقلة حاجتها للبنى التحتية. وهذه الخاصية تجعل الصناعات الصغيرة والمتوسطة اقدر على خدمة الأسواق المحلية، وإسهامها في التنمية الإقليمية، والحد من الهجرة إلى المدن.

6- انخفاض وفورات الحجم والاستفادة من إمكانيات التخصص ووفورات التجمع:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يترتب على انخفاض الطاقة الإنتاجية وحجم الإنتاج والمقدرة المالية في المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة انخفاض وفورات الحجم فيها قياسا بالمنشآت الصناعية الكبيرة. إلا أن المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة تستطيع الاستفادة من نوع آخر من الوفورات وهو وفورات التجمع. وتنتج هذه الوفورات عندما تتمركز المنشات الصناعية الصغيرة والمتوسطة إلى جوار بعضها في مناطق صناعية تتوافر فيها المقومات الرئيسة للإنتاج الصناعي الحديث، وتكون على درجة عالية من التخصص، حيث تستطيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في هذه الظروف استخدام الوحدات الآلية نفسها التي تستخدمها المنشات الكبيرة، كما تستطيع بتخصصها أن تحصل على المزايا الفنية نفسها التي تحصل عليها المنشات الكبيرة [19].

2- 3 مشكلات الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

تشير الأبحاث والدراسات الخاصة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة والنامية إلى تعرّضها للعديد من المشكلات الخطيرة التي تعرقل نشاطها، وتعوق تطورها ودورها الاقتصادي، بل وأحيانا كثيرة تهدد بقائها في الأجل الطويل [20].وتختلف نوعية المشكلات ونطاقها، ودرجة حدتها وصعوبتها من دولة إلى أخرى تبعا لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسة الخاصة بكل دولة. كما يلاحظ أنها اشد وطأة في الدول النامية منها في الدول المتقدمة، ولهذا يجب أن تبحث هذه المشكلات في سياق السياسات الاقتصادية التي تتعارض مع مجهودات مساعدة الصناعات الصغيرة والمتوسطة. فغالبا ما تظهر سياسات الحكومة انحيازا إلى جانب الصناعات الكبيرة على حساب الصناعات الصغيرة والمتوسطة [21].

والنقاط التالية تبين ابرز المشاكل التي تعاني منها هذه الصناعات:

1- نقص راس المال اللازم لتمويل الأصول الثابتة والمتداولة:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يعتبر نقص راس المال اللازم لتمويل الأصول الثابتة والمتداولة من ابرز العوائق التي تواجه المنشات الصغيرة والمتوسطة في ميادين النشاط الاقتصادي. وذلك لارتفاع الحد الأدنى المطلوب من راس المال لبدء النشاط الصناعي بالنسبة لمدخرات أصحاب المنشات الصغيرة والمتوسطة،مع عدم إمكانية الحصول على المباني والملحقات اللازمة لبدء النشاط، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على تمويل مصرفي لمشروع لم يبدأ العمل بعد [22]. وبافتراض التغلب على العقبة السابقة، فهناك الحاجة إلى راس المال العامل لتمويل المخزون من المواد الخام وقطع الغيار لتنفيذ الطلبيات. ويقدر حجم راس المال العامل بنسبة تتراوح بين 50- 70% من هيكل الأصول في معظم الصناعات الصغيرة والمتوسطة[23].

2- نقص المهارات والقدرات التنظيمية:

من المشاكل الخطيرة التي تواجه المنشات الصغيرة والمتوسطة الافتقار إلى الخبرة التنظيمية التي تمكن أصحابها من مواجهة مشكلاتهم أو تساعدهم على التوسع والنمو في العمالة. وتنبع هذه المشكلة من الطبيعة الفردية لفريق الإدارة في هذه المنشات، فغالبا ما يكون مالك المنشأة هو المدير الذي يتخذ تقريبا كل القرارات الإدارية الأساسية ويشرف على تنفيذها. ولا شك أن كل مجال من مجالات عمل المنشاة يحتاج إلى مهارات إدارية من نوع خاص، بحيث يصعب على مدير المنشاة أو مالكها أن يكون ملما بكل هذه المهارات. ومن هنا تظهر المشكلات الإدارية التي تواجه صاحب المنشأة لإدارة منشأته من حيث الإنتاج والتسويق والشراء...وغيرها.وغالبا ما يكون اصحب المنشات الصغيرة والمتوسطة من الأفراد الذين تنخفض لديهم مستويات التعليم والخبرة التنظيمية، ولذلك فإنهم يديرون منشآتهم على أساس الخبرة والفطرة، ويرسمون سياساتهم بالاعتماد على الأسس التقليدية، فضلا عن قلة درايتهم بالأساليب الإدارية الحديثة في المنشات الكبيرة[24].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولقد أشارت نتائج دراسة مكثفة عام 1980 عن أسباب فشل منشات الأعمال صغيرة الحجم، حيث أجريت تلك الدراسة على 570 منشاة صغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية ووجدت أن 59% من المنشات التي أشهرت إفلاسها، أن سوء الإدارة هو احد أهم الأسباب لفشلها [25].

3- السياسات الاقتصادية والتوجهات الحكومية الإدارية:

أهملت هذه السياسات أوضاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة إهمالا كبيرا في معظم البلدان النامية، وذلك بالمقارنة بالاهتمام الذي أعطي لإنشاء وتنمية الصناعات الكبيرة. لذلك لم تتقدم حكومات معظم البلدان النامية بأية برامج لتوجيه الصناعات الصغيرة والمتوسطة أو لمساعدتها فنيا وماليا، أو لتقرير إعفاءات ضريبية لها في حالة اتخاذها أوضاعا رسمية وممارسة نشاطها. وكل هذا يعبر عن سياسات ذات روح سلبية من قبل الحكومة في معاملة أصحاب الأنشطة الصناعية الصغيرة والمتوسطة [26]. تتجسد تلك السياسات السلبية في سياسات النقد الأجنبي، أو معدلات الفائدة والرسوم الجمركية، وقيود الاستثمار وتراخيص العمل التي غالبا ما تكون لمصلحة الصناعات الكبيرة.

4- الدخول غير المتكافئ إلى أسواق الائتمان والمواد الأولية والمنتجات:

تعاني المنشات الصناعية الصغيرة والمتوسطة صعوبات جمة عند الولوج إلى أسواق الائتمان. فغالبا ما تتردد مؤسسات الائتمان، وتنظر بعين الحذر عند تقديم قروضها لهذه المنشات، لمواجهة احتياجاتها المالية، سواء لأغراض التكوين الرأسمالي أو التوسع أو التشغيل. ويعود ذلك لاعتبارات عديدة، منها ضعف مقدرة معظم أصحاب المنشات الصغيرة والمتوسطة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

على تقديم الضمانات المالية المرضية أو الكافية التي يطلبها البنك، أو المؤسسات المالية، إضافة إلى ارتفاع تكاليف الخدمة أو المعاملة المصرفية لتمويل المنشاة الصغيرة بسبب المبلغ الصغير للقرض، وكثرة الإجراءات الإدارية اللازمة للحصول على المستندات الضرورية التي يتم على أساسها اتخاذ قرار التمويل. كذلك فان إجراءات عمليات الإشراف والتحصيل غالبا ما تكون اكبر بالنسبة للبنك حينما تمنح القروض لمنشات صغيرة أو متوسطة.

وقد أظهرت بعض الدراسات عن بلدان نامية آسيوية وأمريكية أن تكاليف المعاملة المصرفية بلغت في حالة المنشات الصغيرة أكثر بنحو 5%- 7% من تكاليف المعاملة المصرفية بالنسبة للمنشات الكبيرة [27].

5- العمالة:

تضطر المنشات الصناعية الصغيرة والمتوسطة إلى توظيف عمال غير مهرة، والقيام بتدريبهم إثناء العمل نتيجة لندرة الأيدي العاملة المدربة في الدول النامية من جهة،وتفضيل العمالة الماهرة للعمل لدى المصانع الكبيرة، حيث الأجور أعلى والمزايا أفضل من جهة أخرى. ويلاحظ أن كثيرا ما يترك العامل وظيفته لدى المصانع الصغيرة بمجرد أن يتقن العمل، ويذهب للالتحاق بالمنشآت الكبيرة نظرا للمزايا الأفضل التي تقدمها تلك المنشات. وهكذا فان اضطرار أصحاب المنشات الصغيرة والمتوسطة إلى توظيف عمال غير مهرة، وتحمل مشكلات وأعباء تدريبهم، فضلا عن تسربهم إلى المنشات الكبيرة يؤدي إلى خفض الإنتاجية وخفض نوعية وجودة السلع المنتجة بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بالنسبة للمنشات الصناعية الصغيرة والمتوسطة [28].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

6- العقبات التسويقية:

تعد العقبات التسويقية من أكثر العوامل المؤثرة في استمرارية المنشات الصغيرة والمتوسطة، فإذا فشلت هذه المنشات في إيجاد نوافذ تستطيع من خلالها تصريف إنتاجها، فأنها تتعرض لا محالة لاحتمالات التوقف المؤقت والنهائي أيضا. ويرتبط هذا الأمر بنقص الوعي التسويقي على مستوى المنشات الصغيرة من ناحية، وعدم توافر المهارات اللازمة لإنجاز هذه المهمة الشاقة من ناحية ثانية.

وتوصلت دراسة لإلهام فخري [29] حول التحديات التسويقية التي تواجه المنشآت الصناعية الصغيرة إلى ما يلي:

- نقص الخبرات الكافية في مجال الإدارة والتسويق.
- اقتصار الأنشطة التسويقية لديهم على نشاط التوزيع والبيع.
- إهمال المفهوم الحديث للتسويق الذي ينطلق من دراسات المستهلك والسوق.
- الاعتماد على الخبرات الشخصية في تقدير حجم الطلب على منتجاتهم في السوق.
- عدم توفر الرؤيا الواضحة حول توفر مستوى معقول من التعاون في المجالات التسويقية بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في هذا القطاع.
- وجود العديد من العوائق التي تحول دون دخول المنتجات المحلية إلى الأسواق الدولية.
- ارتفاع تكاليف الدراسات والاستشارات التسويقية.
- نقص الموارد المالية هو العائق الأهم أمام قيامهم بتحديد ميزانيات للبحث والتطوير للمنتجات، مما يضعف إمكانيتهم على المنافسة محليا ودوليا.
- عدم الثقة بمصداقية المستهلك في الإجابة على المسوحات الميدانية المتعلقة بحاجاته.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إن المعوقات السابقة الذكر لا تمنع من إمكانيات هذه المنشآت وقدرتها على المساهمة بدور مكمل للصناعات الكبيرة من خلال ما تتمتع به من خصائص ومزايا تؤهلها للمساهمة في زيادة الإنتاج وتشغيل عدد لا باس به من اليد العاملة.

2- 4 الدراسات السابقة:

تختلف كفاءة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بين دولة وأخرى ومن فترة لأخرى، تبعاً لمستوى التطور الذي وصلته كل دولة وتبعا للخصائص والظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيها، وموقف الحكومات تجاه هذه الصناعات. فالمكانة الاقتصادية التي تحظى بها هذه الصناعات ودورها في عملية التنمية تختلف اختلافا كبيرا بين الدول المتقدمة صناعيا والدول الأخرى الأقل تقدما.

وقد أثبتت العديد من الدراسات أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة تميل إلى تكثيف عنصر العمل عن الصناعات الكبيرة، أي أنها تتطلب استثمارات اقل لكل فرصة عمل جديدة من الصناعات الكبيرة.

فقد أجرى صندوق النقد الدولي دراسة في تسع صناعات مهمة (الجلود والأحذية، الطوب، القطن ونسيج القطن.....الخ) لتحديد مدى استخدامها للعمالة في حالة استخدام التكنولوجيا البسيطة، وقارن ذلك بالصناعات المماثلة ذات التكنولوجيا الحديثة والأكثر كثافة في راس المال. وقد تبين أن مقابل كل وحدة من راس المال المستثمر يمكن إتاحة فرص عمل تتراوح بين (1.1- 20) حسب نوع الصناعة، مقابل فرصة عمل واحدة في كل من الصناعات المستخدمة للتكنولوجيا الحديثة ذات الكثافة الرأسمالية العالية[30].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد ركز التقرير العالمي لمنظمة (UNIDO,1992) على أن قدرة القطاع الصناعي الحديث على استيعاب الزيادة المستمرة في قوة العمل اضعف من قدرة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية . وبناء عليه فان تحديد كفاءة المنشآت الصغيرة والمتوسطة تتوقف على قدرتها عل خلق فرص عمل أكثر وإنتاج اكبر مما تحققه المنشآت الكبيرة من حجم استثمار معين. وقد أظهرت الدراسات في هذا المجال أن تكلفة فرصة العمل في المنشآت الصغيرة هي أدنى منها في المنشآت الكبيرة، وان القيمة المضافة للوحدة من راس المال المستثمر في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، هي أعلى مما هي عليه في المنشآت الكبيرة، إلا أن القيمة المضافة للعامل في المنشآت الصغيرة هي اقل منها في المنشآت الكبيرة وكما أن معدل الأجور في المنشآت الصغيرة والمتوسطة هو أدنى مما عليه في المنشآت الكبيرة[31].

كما تميل الدراسات إلى تأكيد أن المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة ما زالت تستطيع أن تساهم في خلق فرص العمل، وتوليد الناتج الصناعي حتى في بعض دول العالم الأكثر تقدما، كاليابان والولايات المتحدة وإيطاليا، حيث حققت في هذه الدول معدلات نمو في نسبة العمالة الموظفة أعلى مما حققته المنشآت الكبيرة. فقد أشار التقرير السنوي عن وضع الأعمال الصغيرة والمتوسطة في أمريكا لعام 1985 إلى ارتفاع العمالة في الصناعات التي تسيطر عليها المنشآت الصغيرة بمعدل 11.4% خلال الفترة بين 1982- 1984 في حين لم ترتفع العمالة في الصناعات التي تسودها المنشآت الكبيرة إلا 5.3% فقط [32].

أما في مجال الكفاءة الاقتصادية للمنشات الصغيرة فإنها تتوقف على قدرتها على خلق فرص عمل وإنتاج اكبر مما تحققه المنشات الكبيرة بحجم استثمار معين. وقد أظهرت الدراسات في هذا المجال أن تكلفة فرصة العمل في المنشات الصغيرة هي أدنى منها في المنشات الكبيرة، وان القيمة المضافة للوحدة الواحدة من راس المال المستثمر في المنشات الصغيرة هي أعلى مما

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هي عليه في المنشات الكبيرة، إلا أن القيمة المضافة في المنشات الصغيرة هي اقل منها في المنشات الكبيرة. كما أن معدل الأجور في المنشات الصغيرة هي أدنى مما هو عليه في المنشات الكبيرة[33].

وفي دراسة أخرى لـــ جوتا وليدهولم والتي بحثت موضوع العمالة والكفاءة الاقتصادية في الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سيراليون عام 1985، استخدم الباحثان معدل الربحية الاقتصادية لراس المال كمؤشر للكفاءة الاقتصادية للمؤسسات الصناعية الصغيرة والكبيرة. وحسب هذه الدراسة فان الربح الاقتصادي تم احتسابه باستخدام التكلفة الاجتماعية لعناصر الإنتاج،وقد وجد الباحثان أن معدل الربحية الاقتصادية للمؤسسات العاملة في القطاع التقليدي ذات الطابع العمالي والصغيرة الحجم، يفوق كثيرا ذلك الذي تحققه المؤسسات الكبيرة. وفي موضع آخر وجدت الدراسة أن مرونة الدخل للطلب على السلع المنتجة في قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي موجبة وعالية(.85) وهذا يشير إلى أن السلع التي تنتجها هذه الصناعات سلع أساسية وابعد من أن تكون رديئة [34].

كما قام البنك الدولي بدراسة حول الصناعات الصغيرة في تايوان ووجد أن قطاع الصناعات الصغيرة يحقق بشكل عام إنتاجية متوسطة لعنصر العمل أعلى مما تحققه الصناعات الكبيرة. ووجد كذلك أن متوسط إنتاجية راس المال في قطاع الصناعات الصغيرة هي اكبر مما هو عليه في قطاع الصناعات الكبيرة . واستنتج أن الصناعات الصغيرة بشكل عام تحقق إنتاجية أعلى لعناصر الإنتاج وبذلك يمكن اعتبارها أكثر كفاءة في استخدامها للموارد الإنتاجية من تلك الصناعات الكبيرة [35] .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وأكد هاربر في دراسته عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العالم الثالث وباستخدام البيانات الدولية المتوفرة لديه بان العائد على راس (ربحية المؤسسة) في المشروع الصغير هو اكبر كثيرا من ذلك الذي يحققه المشروع الكبير، واعتبر هاربر أن هذا مؤشراً للاستخدام الكفؤ والفعال للموارد الإنتاجية من جانب المشاريع الصغيرة [36].

أما بالنسبة للتصدير فقد ظل لوقت طويل مرتبطا بالصناعات الكبيرة. فالاستثمارات التي كانت تقتضي إنشاء شبكات تجارية معقدة ، مرتبطة بحجوم كبيرة جدا من الأسواق العالمية، لم تسمح حينذاك إلا بتواجد الصناعات الكبيرة. أما اليوم فالمنشآت الصناعية الصغيرة تستطيع ليس فقط أن تصدر بل تستثمر بشكل حقيقي في الأسواق الدولية وتنجح بارتياد نشاط مربح. ونشاطها في السوق الدولية يعني أنها تمتلك مؤهلات نوعية كالقدرة على التكييف السائدة في السوق الدولية وتخصصها في مجال إنتاجي واحد. إن قدرتها على التجديد والابتكار يؤهلها ويتيح لها المجال الواسع لدخول الأسواق الدولية، ففي هونغ كونغ تشكل صناعة إنتاج الملابس الجاهزة التي تتم في منشات صغيرة حوالي 50% من صادرات هونغ كونغ، وتمول هذه الصناعة الكثير من المخازن الكبرى للألبسة الشهيرة في العالم المتقدم(مونتاجوي). وفي كوريا يبلغ نصيب الصادرات الصناعية من إنتاج المصانع الصغيرة 35% من إجمالي الصادرات الكلية [37].

وفي دراسة أخرى لربيعة سلمان أثبتت ارتفاع إنتاجية العامل في الصناعات الصغيرة، بالإضافة إلى أن المنشآت الصغيرة حققت قيمة مضافة أجمالية أعلى من الصناعات الكبيرة. وفي موضع آخر بينت الدراسة أن الصناعات الصغيرة تحقق ربحا أعلى من الصناعات الكبيرة، أي أنها تعوض اهتلاكاتها وتدفع الأجور وتحقق فوق ذلك أرباحا وتساهم مساهمة ايجابية في الدخل القومي[38].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما الدراسات التي أجريت حول هذا الموضوع في الأردن، ففي دراسة للبنك الدولي عام 1987 أكدت على الدور الهام الذي تلعبه هذه الصناعات في خدمة القطاع الزراعي في وادي الأردن،فقد أشارت هذه الدراسة أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة حققت تداخل ملحوظ في القطاع الزراعي من خلال تصنيع المنتجات الزراعية، كرب البندورة وعصير الفواكه وغيرها[39].

وقد أظهرت دراسة أخرى للبنك الدولي أن صادرات هذا القطاع حققت نمواً بمعدل 25% بين الفترة(1989- 1992) واعتمد على الأسواق الإقليمية في تصريف منتجاته. وفي جانب آخر بينت الدراسة انه على الرغم من أن صادرات هذا القطاع لم تشكل سوى 13% من مجموع إنتاجه الكلي إلا انه ساهم بمقدار 24% من قيمة الصادرات الأردنية [40].وأثبتت دراسة عدنان أبو الهيجاء أهمية هذه الصناعات في تحقيق معدلات عالية من العمالة، بالإضافة إلى قدرتها على إحلال عناصر الإنتاج ومساهمتها في تحسين توزيع الدخل [41].

وفي دراسة احمد ملكاوي عن أداء الصناعات الكبيرة في الأردن و، بين أن إنتاجية العمل قد زادت في الصناعات الكبيرة بمعدل 2.82% ، وان إنتاجية راس المال لم تزد بأكثر من 0.3%. أما من حيث الإنتاجية الكلية، فقد تبين أن الإنتاج كان مرنا لعنصر العمل في حين لم يكن كذلك لعنصر راس المال. أما معدل العائد على راس المال فقد بلغ 6.1% في المتوسط. وقد تناقصت الربحية بمعدل 1.88% طوال فترة الدراسة، مما يعني أن أداء الصناعات الكبيرة كان اقل مما هو متوقع[42].

وبالنظر إلى هذه الأدبيات السابقة نلاحظ أن معظم هذه الدراسات ركزت على تقسيم المنشآت الصناعات إلى صغيرة وكبيرة فقط متجاهلة أن هناك فئة ثالثة لهذه المنشآت تعتبر

صفحة 31 نقص من المصدر

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هوامش الفصل الثاني:

(1) محمد محروس اسماعيل،1992، "اقتصاديات الصناعة والتصنيع"،ط2، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،ص211.

(2) منى العيوطي، 1989، "دور الصناعات الصغيرة في مواجهة مشكلة البطالة في الاقتصاد المصري"،في كتاب سلطان أبو علي: الموارد البشرية والبطالة، ص431، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريعي، القاهرة.

(3) هل جالن ، 1989، "المنشات الصغيرة اتجاهات في الاقتصاد الكلي"، ترجمة الدكتور صليب بطرس، الدار الدولية للنشر، القاهرة، ص111.

(4) محمد محروس اسماعيل ،1992، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مرجع سبق ذكره، ص216.

(5) محمود حسني، 1989، "مدى واقعية الأمال المعقودة على المشروعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر"، في كتاب سلطان أبو علي:الموارد البشرية والبطالة، مرجع سبق ذكره، ص511.

(6) صفوت عوض الله ،1993، "اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية"، دار النهضة العربية، القاهرة،ص 17.

(7) منى العيوطي، 1989، مرجع سبق ذكره، ص435.

(8) عبد القادر احمد وسعود الفياض، 1992، "الصناعات الصغيرة في السعودية، الدور والمعوقات"، مجلة التعاون الصناعي، العدد50، ص 6.

(9) صفوت عوض الله، مرجع سابق.

(10) عبد القادر احمد وسعود الفياض، 1992، مرجع سبق ذكره،ص 13.

(11) ربيع الدجاني، " الصناعات الصغيرة جدا والمتوسطة في الأردن من منظور عام"، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة العمل حول أهمية استخدام الإعلام في نشر الوعي بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة"، غرفة صناعة عمان، 2002.

(12) Abdel Jaber, Akram Karmoul," promoting small and medium size industries in Jordan", Amman, January, 1996.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(13) غرفة صناعة عمان، 2002.

(14) بروم. ف. هـو تونجنكز جيستين،1977،" إدارة منشات الأعمال الصغيرة"، ترجمة د. محمد علي شهيب، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، سلسلة الفكر الإداري المعاصر،1988، ص25.

(15) محمود حسني، 1989، مرجع سبق ذكره، ص 533.

(16) احمد أبو إسماعيل، 1966، اقتصاديات الصناعة، دار النهضة العربية ، مصر، ص 92.

(17) احمد عبد الرحمن يسري ،" الصناعات الصغيرة في البلدان النامية تنميتها ومشاكل تمويلها في اطر نظم وضعية وإسلامية"، 1995 ص 31.

(18) هل جالن ،1989ان مرجع سبق ذكره، ص 115.

(19) بروم ف. هـ ونونجنكز جيستين، 1988، مرجع سبق ذكره، ص 23.

(20) محمود حسني، 1989، مرجع سبق ذكره، ص 536.

(21) بروم هـ ف ونونجنكزجيستين، 1988، مرجع سبق ذكره، ص 534.

(22) بومباك كليفورد. م. 1989، "أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة"، تحرير وتدقيق الدكتور رائد السمرة، مركز التدريب الأردني، ص 40.

(23) احمد عبد الرحمن يسري، 195/ ملرجع سبق ذكره، ص 33.

(24) محمد محروس اسماعيل، 1992، مرجع سبق ذكره، ص 221.

(25) محمود حسني، 1992، مرجع سبق ذكره، ص 513.

(26)مصطفى محمد عز العرب ،1989، مستقبل شكل البطالة في مصر في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، في كتاب سلطان أبو علي، ص 214

(27) Unido, 1992, global report 1992-1993, Vinna p. 123

(28) هل جالن , 1989– منشات الأعمال الصغيرة، مرجع سبق ذكره ، ص38.

(29) الهام فخري، التحديات التسويقية التي تواجه الصناعات الغذائية الصغيرة والمتوسطة، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر جامعة اليرموك بعنوان (منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، التحديات والآفاق المستقبلية)، تشرين الاول، 2003.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(30) Chuta and Liedholm ," Employment and Growth in Small Scale Industry, Empirical Evidence and Policy Assessment From Sierra Leone"- the Macmillan press Ltd(1985), Hong Kong, pp 243

(31) World Bank, Jordan Policies and Prospect for Small and Medium Scale Manufacturing Industrials 1988, pp 83.

(32) Malcolm Harper," Small Enterprises in Developing Countries Intermediate Technology", London- first edition 1980. pp 342.

(33) صفوت عوض الله ،1993، اقتصاديات الصناعة الصغيرة، مرجع سبق ذكره، ص46.

(34) Chuta and Liedholm , bid, pp 287.

(35) World Bank, 1987.

(36) (31) Malcolm Harper, bid, pp 381.

(37) World Bank, 1992.

(38) ربيعة سلمان ، الصناعات الصغيرة ودورها في عملية التنمية في سورية، رسالة ماجستير، جامعة حلب، كلية الاقتصاد،1998، ص 69.

(39) البنك الدولي، 1987.

(40) البنك الدولي، 1992.

(41) عدنان أبو الهيجاء، "الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية"، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 1991.

(42) احمد ملكاوي ،" أداء الصناعات الأردنية الكبيرة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 18، العدد الأول، 2002.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثالث

الاقتصاد الصناعي الأردني

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الفصل الثالث:

الاقتصاد الصناعي الأردني

سوف نستعرض في هذا الفصل أولا بعض الملامح الرئيسية للاقتصاد الأردني والمشكلات التي تواجهه والتي لها علاقة بموضوع الدراسة، ثم نستعرض بعد ذلك واقع القطاع الصناعي الأردني ونموه خلال السنوات الماضية للتعرف على أداء وكفاءة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الأردني.

3-1 الاقتصاد الأردني

3-1-1 السكان والموارد

يتصف الاقتصاد الأردني بالإضافة لكونه اقتصادا ناميا، بأنه صغير الحجم نسبيا من حيث عدد السكان والموارد المتاحة. فعدد سكانه 5.2 مليون نسمة[1]، وتقدر مساحته بحوالي 89.3 ألف كيلو متر مربع. ويتركز أكثر من نصف السكان في منطقة عمان والزرقاء، حيث يشكلون ما نسبته (56%) من مجموع السكان، ويشكل سكان الحضر بشكل عام حوالي (70%) من مجموع السكان لعام 2003 [2].

وتعتبر المصادر المائية والموارد الطبيعية المتاحة للاقتصاد الأردني محدودة جداً. ويصنف الأردن بأنه من أفقر عشر دول مائية في العالم، ويعتبر من المناطق الجافة حيث انه يعاني من معدل قليل من الأمطار مقابل درجات عالية من التبخر، فيما تبلغ نسبة الأراضي التي يقل فيها معدل الهطول المطري عن 200 ملم أي حوالي 94% من مساحته. ان استهلاك الأردن من المياه لعام 2003 فيقدر بحوالي (520) مليون متر مكعب، يذهب ما نسبته

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(21.4%) لاستعمالات القطاع الصناعي والقطاع المنزلي، وما نسبته(78.6%) يذهب للزراعة المروية.[3]

أما الخامات الطبيعية المتاحة في الأردن فتشمل الخامات المعدنية التي من أهمها النحاس باحتياط قدره (60) مليون طن، والمنغنيز (باحتياطي مقدر بحوالي 5 ملايين طن)، وحديد (باحتياطي مقدر بحوالي 60 ألف طن)، والخامات الغير معدنية والتي من أهمها الفوسفات (باحتياطي قدره 1031 مليون طن)، موزعة على أربع مناطق رئيسية هي الرصيفة، الحسا ،الأبيض والرشيدية.

ويعتبر الفوسفات من أهم الخامات الطبيعية المتاحة للأردن من حيث حجم الاحتياطي والاستغلال. و بالإضافة للفوسفات، هناك اليورانيوم الموجود في طبقات الفوسفات (ويقدر الاحتياطي منه بحوالي 5 ملايين طن)، والبوتاس في مياه البحر الميت (وتحوي مياه هذا البحر أيضا على نسبة عالية من الأملاح مثل كلوريد الصوديوم وكلوريد المغنيسيوم). ومن الخامات الغير معدنية المتوفرة أيضا في الأردن الصخر الزيتي (باحتياطي قدره 30 بليون طن)، والرمال الزيتية. كما توجد كميات محدودة جدا من البترول والغاز الطبيعي، حيث تم اكتشاف النفط في عام 1982 في حقل حمزة في الأزرق، وتقدر قيمة الاحتياطي منه بحوالي 30 مليون طن. أما الغاز الطبيعي الذي تم اكتشافه في منطقة الريشة في عام 1987 فيقدر الاحتياطي منه بحوالي (58) بليون قدم مكعب.

ومن أهم الخامات الأخرى المتوفرة في الأردن الجبس، الصلصال، الرمل الزجاجي، الفلدسبار، الرخام، حجارة البناء وخامات الإسمنت [4] .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

3-1-2 الناتج المحلي الإجمالي

يقدر الناتج المحلي الإجمالي لعام 2001 بحوالي 6,339.0 مليون دينار [5] ، وارتفع في العامين التاليين إلى(6,698.8) و (7,039.1) مليون دينار على التوالي ، أي بنسبة نمو بلغت (5.1) . وبلغ معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للأعوام السابقة (1,223.6 ، 1,257.0 ، 1,284.5) دينار أردني على التوالي.

ويتوزع الناتج المحلي الإجمالي إلى قطاعات اقتصادية رئيسية يمكن تقسيمها إلى مجموعتين، الأولى وتشمل قطاعات الإنتاج السلعي والتي تتألف من الزراعة والغابات وصيد الأسماك، والمقالع والتعدين والصناعات التحويلية، والكهرباء والمياه والإنشاءات. والمجموعة الثانية وتشمل قطاعات الإنتاج الخدمي مثل التجارة، السياحة، النقل والاتصالات، الخدمات المالية والعقارية ، وخدمات اجتماعية وشخصية وخدمات حكومية. وقد بلغت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي لعام 2000 حوالي (21%) ، أما الزراعة فقد بلغت (3%)، وقطاع الإنشاءات حوالي (5%)، أما القسم الأعظم فكان من نصيب قطاع الخدمات حيث بلغ(71%) [6] .

3-1-3 سوق العمل الأردني

إن أهم ما يميز سوق العمل الأردني انفتاحه بشكل كبير على أسواق العمالة الخارجية من حيث استيعابه لأعداد كبيرة من العمالة الوافدة، وبوجود جزء كبير من العمالة الأردنية في الخارج وخصوصا في أقطار الخليج العربي، حيث تعتبر هذه العمالة في الخارج مصدر دخل هام للأردن، وقاعدة لشبكة علاقات اقتصادية، حيث أشارت الإحصاءات إلى أن تحويلات العاملين في الخارج تتجاوز الصادرات الوطنية، وبلغت هذه التحويلات لعام 2000 ما مقداره (1,4) مليار دينار، بينما الصادرات السلعية تقدر بحوالي (2,507.0) مليون دينار، وارتفعت إلى (3,185.6) مليون دينار عام 2003، وقد بلغت تحويلات العاملين غير الأردنيين في الأردن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والبالغ عددهم في حدود (300) ألف عامل حوالي (150) مليون دينار[7] ، وهي تشكل حوالي 10% من تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج ولا سيما في دول الخليج النفطية. وتقدر القوى العاملة بحوالي 1.2 مليون عامل وعاملة.

وتشير الإحصاءات المتوفرة أن نسبة مشاركة السكان في القوى العاملة تبلغ (22%) لعام 2003، وهذه النسبة تعتبر متدنية قياسا بأقطار العالم الأخرى، وهذا عائد إلى أن أكثر من نصف السكان هم تحت سن (15) سنة، إضافة إلى المشاركة المتدنية من جانب الإناث في القوى العاملة [8].

وقد امتازت فترة الرواج الاقتصادي الذي شهدها الأردن في النصف الثاني من السبعينات وأوائل الثمانينات بتوفير التشغيل شبه الكامل للقوى العاملة المحلية لأعداد كبيرة من العمالة الوافدة، وخصوصا من ذوي المهارات الدنيا، لتعويض النقص الحاصل بسبب اغتراب أعداد كبيرة من العمالة المحلية إلى الخارج. وعقب هذه الفترة أي خلال فترة التباطؤ الاقتصادي، بدأت البطالة تفرض نفسها كأحد المشكلات الأساسية للاقتصاد المحلي، نتيجة لتناقص قدرة الاقتصاد على خلق فرص العمل، وتناقص الطلب الخارجي على العمالة المحلية، وخصوصا من جانب أقطار مجلس التعاون الخليجي. إضافة إلى المعدلات العالية لتزايد القوى العاملة، وضعف المواءمة بين المهارات المعروضة، وخصوصا ذات التأهيل العالي منها، وحاجات الاقتصاد المحلي.

أما تقديرات البطالة لعام 2003 حسب مسح العمالة والبطالة لدائرة الإحصاءات العامة [9] فقد أظهرت النتائج أن معدل المشاركة الخام في النشاط الاقتصادي بين الأردنيين (أي قوة العمل منسوبة إلى مجموع السكان) قد بلغ 23.5% مقابل 7.3% بين الإناث. أما معدل المشاركة المنقح (أي قوة العمل منسوبة إلى السكان 15 سنة فأكثر) للأردنيين الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر فبلغ 37.9 %، وقد كان للذكور حوالي 64.1% مقابل 11.7% للإناث [10]. كما

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أشارت النتائج إلى أن أعلى معدل للمشاركة المنقح كان في محافظة العقبة إذ بلغ 41.5% بالنسبة للمجموع واقل معدل كان في محافظة عجلون حيث بلغ 31.9%.

كما أظهرت النتائج ارتفاع معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي للأردنيين في الفئات العمرية (20- 24) و (25- 39) سنة لكل من المجموع والإناث حيث بلغت المعدلات 45.4 و 55.3% للمجموع، و 18.4% و 19.4 للإناث، في حين كانت المعدلات للذكور مرتفعة في الفئات العمرية (25- 39) و(40- 54) سنة حيث وصلت إلى 93.3% و 83.6% على التوالي. أما معدلات البطالة حسب هذا المسح فقد بينت النتائج أن معدل البطالة بين أفراد قوة العمل الأردنية قد بلغ 13.7% للمجموع، 12.6 للذكور و 19.3% للإناث. أما حسب العمر فقد دلت النتائج على ارتفاع معدلات البطالة في الفئات العمرية (15- 19) و (20- 24) سنة للمجموع ولكل من الذكور والإناث. وفي جهة أخرى بين المسح على ارتفاع معدل البطالة للإفراد الذين مستواهم التعليمي اقل من ثانوي بالنسبة للمجمع وللذكور حيث وصل هذا المعدل إلى 14.8% و 14.5% على التوالي[11]. أما بالنسبة للإناث فقد كانت أعلى المعدلات للاتي مستواهن التعليمي ثانوي حيث وصل المعدل إلى 22.5%.

وقد أثبتت النسبة السابقة لمعدل البطالة في صفوف الإناث أن نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة في الأردن هي نسبة متدنية مقارنة بالدول العربية الأخرى، فقد بلغت هذه النسبة (13.8) في الأردن لعام 2003 [12] ، وقد جاءت هذه النسبة أعلى في بعض الدول العربية ، مثل ليبيا، فقد بلغت نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة (19%) في عام 1995، وقفزت نسبتهن إلى (32.2%) لعام 2001 [13]، أما في الكويت فقد بلغت هذه النسبة (31.3%) لنفس العام.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

3-1-4 التجارة الخارجية

يمتاز الاقتصاد الأردني بدرجة كبيرة من الانفتاح على الأسواق العالمية، ومن شان ذلك جعل الاقتصاد الأردني عرضة للتقلبات والتبدلات الحاصلة في الأسواق الخارجية وخصوصا من حيث أسعار المستوردات وأسواق التصدير.

فقد بينت الإحصاءات أن حجم المستوردات السلعية تعادل 2.5 إلى 3 مرات حجم الصادرات السلعية التي بلغت عام 2000 ما مقداره 1.3 مليار دينار[14]، وتشكل المستوردات السلعية حوالي 60% من الناتج المحلي الإجمالي

أما فيما يتعلق بالميزان التجاري فقد عانى الأردن من عجز مزمن فيه، فقد بلغ العجز (71.1) مليون دينار في عام 1971، ازداد إلى (563.5) مليون دينار في عام 1987، ثم إلى (1336.5) مليون دينار عام 2001. وظلت معظم الصادرات الأردنية في صورة مواد خام أو وسيطة بنسبة(6.3%) للعامين (1999 ، 2000)، في حين بلغت نسبة المستوردات الرأسمالية (20.2%) من مجمل المستوردات لنفس العام [15].

وهذا يعكس هيكل التجارة الخارجية في الأردن، وبالتالي صعوبة قيام قاعدة صناعية تصديرية في ضوء ضيق نطاق السوق المحلية وندرة الموارد الاقتصادية وتدني القيم المضافة.

أما فيما يتعلق بتطورات التجارة الخارجية خلال الفترة (1995- 2002) ، فقد بينت نشرات البنك المركزي زيادة الصادرات الوطنية من (1,011,624) مليون دينار بنسبة(20.7%) من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1995، إلى (1,556,748) مليون دينار عام 2002 بنسبة (23.6%) . أما المستوردات فقد زادت أيضا من (3,485,109) مليون دينار عام 1995 بنسبة (59,3%) من الناتج المحلي الإجمالي إلى (3,558,960) مليون دينار عام 2002 بنسبة (54%) من الناتج المحلي الإجمالي ، وهذا ما يوضحه الجدول التالي رقم(3-1)

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وخلال التسعينات مر الأردن ببرنامج تصحيح اقتصادي تقشفي، وانضم لمنظمة التجارة العالمية. وانضم لاتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية، ومنطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة. إن جميع هذه البرامج والاتفاقيات تتطلب انفتاحا اقتصاديا وتجاريا، وتخفيضا للرسوم الجمركية، كما تتطلب انتهاجاً لمزيد من سياسات اقتصاديات السوق المفتوح، مما عرض الاقتصاد الأردني ولا سيما قطاع الصناعة إلى منافسة شديدة، مما أتاح الفرص لمزيد من التصدير. وقد تطلب ذلك برامج تأهيل صناعية وتطوير إداري واسع في المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص.

جدول رقم (3-1)

خلاصة تطورات التجارة الخارجية للفترة (1995- 2002)

الفترة	الصادرات الوطنية		المستوردات		الميزان التجاري		الصادرات كنسبة من الناتج المحلي	المستوردات كنسبة من الناتج المحلي
	القيمة	التغير النسبي	القيمة	التغير النسبي	القيمة	التغير النسبي		
1995	1,011,624	3.1	3,485,109	15.2	1,836,464-	29.5	20.7	59.3
1996	1,039,801	3.5	3,043,556	17.5	1,755,385-	30.1	20.9	61.1
1997	1,067,164	2.6	2,908,085	4.5-	1,606,697-	8.5-	20.6	56.0
1998	1,046,382	1.9-	2,714,374	6.7-	1,436,47-	10.6-	18.7	48.4
1999	1,051,353	0.5	2,635,207	2.9-	1,336,491-	7.0-	18.2	45.7
2000	1,080,817	2.8	3,259,404	23.7	1,912,822-	43.1	18.0	54.3
2001	1,352,371	25.1	3,453,729	6.0	-1,826,99	4.5-	21.6	55.2
2002	1,556,748	15.1	3,558,960	3.0	1,595,018-	12.7-	23.6	54.0

المصدر: نشرة البنك المركزي الاردني ، النشرة الإحصائية الشهرية، 2003 ، المجلد 16.

3-1-5 مشكلات الاقتصاد الأردني

يعاني الاقتصاد الأردني من عد مشكلات يمكن تلخيص أهمها بما يلي [16]:

1- محدودية الموارد.

2- صغر حجم السوق المحلي.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

3- ارتفاع معدلات البطالة في سوق العمل الأردني والتي يعود سببها إلى عدم موائمة العرض من المهارات مع حاجات السوق المحلية.

4- درجة الانفتاح الكبيرة للاقتصاد الأردني على الخارج، مما يجعله عرضة لكل التغيرات الإقليمية والعالمية.

5- اعتماد الأردن على تعويضات العاملين الأردنيين في الخارج أو المساعدات أو القروض الممنوحة من الدول الأجنبية.

6- العجز المزمن في الميزان التجاري بسبب ارتفاع حجم الواردات السلعية.

7- التضخم بسبب ارتفاع سعر المدخلات والسلع المستوردة من الخارج، وانهيار سعر صرف الدينار الأردني مقابل العملات الأجنبية في عام 1989.

3-2 القطاع الصناعي الأردني

تعتبر الصناعة في الأردن حديثة العهد. وقد بدا الاهتمام بهذا القطاع من جانب الحكومة في أوائل الخمسينات، حيث تم إنشاء عدد من الصناعات التابعة للقطاع العام، وخصوصا الصناعات الاستخراجية، كما تم إصدار أول قانون لتشجيع الصناعة في عام 1955، بالإضافة لعدد آخر من القوانين والأنظمة المتعلقة بحماية وتنظيم وتشجيع هذا القطاع.

ويمكن تلخيص ابرز الأهداف المتعلقة بالقطاع الصناعي التي سعت الحكومة لتحقيقها بالنقاط التالية[17]:

- استغلال الموارد الأولية المحلية
- زيادة فرص العمل في القطاع الصناعي.
- تشجيع إنشاء صناعات تصديرية وإعطاء الحوافز للصناعات القائمة على التوجه نحو التصدير.
- تطوير وإنشاء صناعات تحويلية جديدة وتوسيع الصناعات القائمة لإنتاج سلع استهلاكية لإحلالها محل السلع المستوردة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- تشجيع نقل التقنيات التكنولوجية وتطويرها لرفع مستوى القدرة المحلية في الإنتاج.

وفيما يلي استعراض موجز لأبرز المؤشرات الاقتصادية للقطاع الصناعي الأردني.

3-2-1 المنشات الصناعية في الأردن عددها وحجمها

بلغ عدد المنشآت الصناعية في الأردن لعام(2003) حوالي 28 ألف منشاة . يعمل في هذه المنشآت 160 ألف عامل وعاملة، وهم يشكلون أكثر من ثلث العاملين في القطاع الخاص. يعمل منهم حوالي 9500 عامل في الصناعات الاستخراجية، وحوالي 6300 عامل في إنتاج وتوزيع الكهرباء، أما في قطاع الصناعات التحويلية فيشكلون 134 ألف عامل، منهم 23 الف عامل يعملون في الصيانة والخدمات الصناعية.

وتساهم الصناعة بفروعها الثلاث، التحويلية والتعدينية و الاستخراجية والكهرباء بحوالي 21% من الناتج المحلي الإجمالي. ويساهم الإنتاج الصناعي بنسبة 90% من الصادرات الوطنية، حيث أن ما نسبته (42- 52) % منها يصدر إلى الدول العربية. أما الضرائب والرسوم الجمركية وضريبة المبيعات التي تدفعها الصناعة فتبلغ حوالي 500 مليون دينار.

هناك تنوع في القاعدة الصناعية، فالصناعة التحويلية تشمل المنتجات الغذائية والملابس، والصناعات الكيميائية وتشمل الأدوية والمنظفات، والأثاث، والصناعات الجلدية والبلاستيكية والصناعات الإنشائية والورق والتعبئة والتغليف، والصناعات الهندسية التي تشمل الصناعات الكهربائية والالكترونية وهياكل السيارات وبعض قطع الغيار. وتتجاوز مشتريات الصناعة مليارين دينار من السوق المحلي والخارجي، أما مبيعات الصناعة المحلية فتقدر بحوالي 2.6 مليار دينار ، مما يحرك التجارة الداخلية والخارجية. أما الصادرات فتناهز المليار دينار عام 2000 وحوالي 1.2 مليار عام 2001. [18]. أما تعويضات العاملين(الأجور والميزات الأخرى) التي تدفعها الصناعة فتبلغ 375 مليون دينار. وتدفع الصناعة حوالي مليون دينار ثمنا للكهرباء، وحوالي 200 مليون دينار ثمنا للمحروقات ، و18 مليون دينار للمياه، وتنفق الصناعة على قطاع النقل والتخزين حوالي 42 مليون دينار، و10 ملايين على الدعاية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والإعلان، بالإضافة للنفقات على التامين والصحة وغيرها. أما مجموع مدفوعاتها للبنوك كفوائد للقروض في حدود الـ80 مليون دينار، وحوالي 24 مليون دينار أجورا للأبنية.

اما المجموع الكلي للشركات الأعضاء المسجلة في غرفة صناعة عمان لعام 2001 (7403) شركة، أما مجموعها في القطاع الصناعي ككل فبلغ 28 ألف منشاة، يعمل فيها حوالي 160 ألف عامل وعاملة. أما المنشات التي يعمل فيها خمس عمال فأكثر قد بلغت 3700 منشاة صناعية، و التي يعمل فيها عشر عمال فأكثر فبلغت 2000 منشاة صناعية.

أما المجموع الكلي للمنشات الاقتصادية في الأردن (صناعية وغيرها)، فقد بلغ 80 ألف منشاة ، يعمل فيها حوالي 600 ألف عامل وعاملة [19]، منها 37 منشاة فقط يعمل فيها 400 عامل فأكثر، أما التي يعمل فيها فوق الألف عامل فهي تسع شركات فقط، أكبرها شركة الفوسفات التي يعمل فيها حوالي 5 آلاف عامل.

و يعد قطاع الإنشاءات اكبر القطاعات الصناعية من حيث عدد المنشات حيث يبلغ عددها (5195) منشاة، ثم قطاع الأثاث والمنتجات الخشبية (4379) منشاة، ويليها قطاع الصناعات الغذائية والزراعية بحوالي (3201) منشاة، وقطاع المحيكات (2647) منشاة. ويشكل عدد المنشات في هذه القطاعات الأربع حوالي (83%) من عدد المنشات الصناعية الإجمالية. إن اقل القطاعات بالنسبة لعدد المنشات هو قطاع إنتاج وتوزيع الكهرباء (5) منشات، وقطاع الصناعات الدوائية (25) منشاة، ثم الكيماوية (98) منشاة والمنظفات والعطور (63) منشاة. أما الصناعات الاستخراجية والأسمدة فيقدر عددها (140) منشاة، وهذه القطاعات لها شركات كبرى نسبيا في إنتاجها وصادراتها ومبيعاتها المحلية وقيمتها الإضافية، مع أنها القطاعات الأقل عددا بالنسبة لعدد المنشات.[20]

أما فيما يتعلق بالنمو الحاصل لهذه المنشات خلال أواخر التسعينات، فقد زاد عدد المؤسسات الصناعية، الاستخراجية منها والتحويلية، من (4699) منشاة في عام 1995 إلى (9769) مؤسسة في عام (2001) [21] أي بنسبة (108%)، وبمعدل نمو سنوي قدره (6.64%) خلال هذه الفترة. وكما يتضح من الجدول رقم (3-3) فان معدل النمو السنوي لعدد المؤسسات قد زاد من (4.93%) إلى (9.04%) خلال الفترة (1996- 2001)، وقد

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تكون هذه الزيادة نتيجة معدلات الحماية الجمركية التي وفرتها الحكومة لعدد من السلع المنتجة محليا خلال هذه الفترة، بهدف تمكينها من تجاوز فترة الركود الاقتصادي التي تعيشها الأقطار المجاورة، والتي أثرت سلبيا على الاقتصاد الأردني من حيث الدخل والإنتاج. وقد كان هناك معدلات نمو سالبة في بعض الأنشطة الصناعية في الفترة (1996-2001)، وهي منتجات المطاط ومعدات النقل.

كذلك يبين الجدول رقم (3-2) أن نشاط الصناعات الكيماوية قد حقق أعلى معدل للنمو السنوي في عدد المؤسسات خلال الفترة (1996- 2001) حيث بلغ (16.4%)، تلاه في ذلك نشاط منتجات البلاستيك (15.13%) ، بينما شهد في المقابل، نشاط منتجات المطاط اكبر تراجع سنوي في عدد المؤسسات، حيث بلغ معدل النمو السنوي السالب خلال هذه الفترة (11.92%). وقد يعزى ذلك إلى قلة عدد المؤسسات التي تكون هذا النشاط حيث أن انسحاب مؤسسة من هذا النشاط سيكون له اثر كبير على معدل النمو.

ومن ناحية أخرى، نلاحظ أن نشاط الخدمات الصناعية يحوي اكبر عدد من المؤسسات الصناعية قياسا بالأنشطة الأخرى، وذلك حسب إحصائيات عام 2001، يليه في ذلك نشاط المنتجات المعدنية الأساسية وغير الكهربائية، حيث بلغ عدد مؤسساتها وعلى التوالي (3091) و(1552) مؤسسة، أي ما نسبته (13.64%) و (15.89%) من مجموع مؤسسات القطاع الصناعي. بينما بلغ عدد مؤسسات نشاط المشروبات في العام المذكور 14 مؤسسة فقط اي ما نسبته (0.14%) من مجموع المؤسسات الصناعية.

اما بالنسبة لعدد المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في الأردن حسب النشاط الاقتصادي وعدد العمالة فيبينها الجدول رقم (3-3) لعام 2001.

3-2-2 الإنتاج الصناعي و القيمة المضافة

يمكن تقسيم الصناعة الأردنية إلى مجموعتين من حيث القيمة المضافة . المجموعة الأولى هي الصناعات التي تتجاوز القيمة المضافة فيها الـ (35%) إلى حوالي (70%) هي على

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التوالي ، أعلاها التبغ واستمزاج المعادن، والأسمدة والمشروبات الروحية، فالاسمنت والأدوية ثم إنتاج الكهرباء والطباعة والنشر والملابس والمشروبات الغير روحية، والمعادن الأساسية والحديد والصلب. وتقدر القيمة المضافة للصناعة بحوالي (36.4%) لعام 2000، حيث كانت (31.1%) عام 1995، مما يوضح تزايد العنصر الوطني من أجور وتصنيع وزيادة إنتاجية.

أما المجموعة الثانية فهي الصناعات التحويلية فقد بلغت القيمة المضافة لها (33%) عام 2000، مقابل (26%) عام 1995، و الجدول رقم (3-3) يبين القيمة المضافة وقيمة الإنتاج للقطاعات الصناعية المختلفة للعامين 1995 و 2001.

جدول رقم (3-2)

عدد المؤسسات الصناعية وتوزيعها حسب الأنشطة الصناعية ومعدلات النمو السنوية للفترة (1996-2001)

النشاط الصناعي	عدد المؤسسات	الأهمية النسبية إلى مجمل عدد المؤسسات	معدل النمو السنوي (96-2001)
المقالع والتعدين	169	1.73	7.43
المواد الغذائية	998	10.22	2.67
المشروبات	14	0.14	4.61
التبغ والسجائر	4	0.04	2.92
الغزل والنسيج	119	1.22	4.30
الملبوسات الجاهزة	851	8.71	7.87
الدباغة والجلود	32	0.33	7.92
الأحذية	145	1.48	5.24
الأخشاب والأثاث	1471	15.06	6.35
الورق ومنتجاته	18	0.18	6.32
الطباعة والنشر	113	1.16	10.06
الصناعات الكيماوية	72	0.74	16.40
منتجات المطاط	5	0.05	11.29-
منتجات البلاستيك	54	0.55	15.13
المنتجات الغير معدنية	1042	10.76	13.08
المنتجات المعدنية الأساسية وغير الكهربائية	1552	15.89	12.85
الصناعات الكهربائية	9	0.09	2.95
معدات النقل	6	0.06	5.65-
خدمات صناعية	3091	31.64	4.39
مجمل القطاع الصناعي	9769	%100	6.64

مصدر البيانات: دائرة الإحصاءات العامة، الدراسة الصناعية لعام 2001 والنشرة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة للسنوات (1995- 2001).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (3-3)

عدد المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في الأردن وعدد العمالة فيها لعام 2001 حسب النشاط الاقتصادي (ألف عامل)

النشاط الاقتصادي	أعداد العملين والمنشآت	المجموع	المنشآت الصغيرة (1-4) عامل	المنشآت المتوسطة (5-19) عامل	المنشآت الكبيرة (20 فما فوق
التعدين واستغلال المحاجر	عدد العاملين	6895	99	459	6,337
	عدد المنشآت	101	36	57	8
الصناعات التحويلية	عدد العاملين	115,846	32,047	21,819	61,980
	عدد المنشآت	17,728	14,200	2,945	583
امدادات الكهرباء والماء	عدد العاملين	14,577	0	0	14,577
	عدد المنشآت	6	0	0	6
الإنشاءات	عدد العاملين	25,908	1,533	5,102	19,273
	عدد المنشآت	1,483	670	530	283
تجارة الجملة والتجزئة والسلع الشخصية	عدد العاملين	150,922	112,636	23,268	15,018
	عدد المنشآت	70,535	66,995	3,273	267
الفنادق والمطاعم	عدد العاملين	22,873	9,741	5,759	7,372
	عدد المنشآت	5,247	4,436	726	84
النقل والتخزين والاتصالات	عدد العاملين	31,095	2,016	5,045	24,035
	عدد المنشآت	1,993	1,112	700	181
الوساطة المالية	عدد العاملين	17,792	258	489	17,046
	عدد المنشآت	214	86	58	70
الأنشطة العقارية	عدد العاملين	30,189	12,555	5,373	12,261
	عدد المنشآت	7,742	6,828	693	220
الإدارة العامة والضمان الاجتماعي	عدد العاملين	81,736	0	53	81,683
	عدد المنشآت	174	0	3	171
التعليم	عدد العاملين	131,303	1,354	8,831	121,118
	عدد المنشآت	1,782	486	967	328
الصحة والعمل الاجتماعي	عدد العاملين	44,753	6,116	2,188	36,449
	عدد المنشآت	3,999	3,539	348	112
انشطة الخدمات المجتمعية	عدد العاملين	18,180	11,773	1,716	6,491
	عدد المنشآت	7,491	7,274	185	32
المجموع	**عدد العاملين**	**692,070**	**190,128**	**80,102**	**421,841**
	عدد المنشآت	**118,493**	**105,662**	**10,458**	**2,345**

المصدر: المسح الصناعي لدائرة الإحصاءات العامة، 2001.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (3-4)

القيمة المضافة والإنتاج بالمليون دينار للقطاعات الصناعية المختلفة

السلعة	القيمة المضافة		معدل النمو	قيمة الإنتاج		معدل النمو	نسبة القيمة المضافة للانتاج	
	1995	2001	%	1995	2001	%	1995	2001
المشروبات الروحية	7.0	16.2	%48	11.3	22.6	%44	%61.9	%71.7
صنع التبغ	94.3	130.3	%29	117.5	184.3	%24	%80	%70.7
الاسمنت والجير والجص	77.5	77.5	0	141.8	121.5	-	%45.1	%63.8
الملابس	17.5	40.6	%33	40.3	63.7	%33	%43.4	%63.7
استخراج المعادن الكيميائية والأسمدة	177.1	184.9	%52	274.1	320.4	%27	%64.6	%57.7
المشروبات عدا الروحية	29.2	41.9	%41	70.4	85.5	%39	%41.5	%49.0
الطباعة والنشر	21.9	32.2	%45	48.8	68.8	%35	%44.9	%46.8
الأدوية	33.9	59.5	%32	97.1	139.9	%27	%34.7	%42.5
إنتاج وتوزيع الكهرباء	79.8	103.1	%33	166.6	248.6	%23	%48	%41.5
الملبوسات	20.6	19.5	-	55.1	47.5	-	%37.4	%41
الصابون والمنظفات	14.1	31.3	%37	58.8	79.4	%34	%24	%39.4
صناعةالحديد والصلب	20.4	36.8	%37	79.1	93.6	%39	%25.8	%39.3
صنع لمعادن الأساسية	27.2	44.9	%36	105.3	118.0	%41	%25.8	%38
الأثاث	20.8	23.9	%1.02	59.7	63.1	%3	%34.8	%37.9
الدهانات	21.7	28.6	%56	93.5	93.2	-	%23.3	%30.7
الورق وملحاته	20.2	27.1	%47	91.1	89.7	-	%22.2	%30.2
تصليح المركبات	7.6	7.1	%45	27.0	23.9	-	%28.1	%29.7
الدهانات	2.9	12.3	%73	33.8	43.3	%47	%8.6	%28.4
صنع الأجهزة الكهربائية	7.2	17.6	%74	31.4	63.2	%3	%22.9	%27.8
حفظ الفواكه والخضروات	3.6	3.9	%45	14.3	15.0	%1.9-	%25.2	%26
الألبان	8.8	13.3	%73	38.5	54.1	%38	%22.8	%24.6
الصناعات الغذائية والمشروبات	115.0	151.6	%29	504.2	545.4	-%28	%22.8	%27.8
الزيوت النباتية والحيوانية	19.3	18.3	-	183.6	76.5	%33	%10.5	%23.9
صنع الأسلاك	5.00	11.1	%60	25.2	47.5	%30	%19.8	%23.4
إنتاج وتجهيز للحوم	4.6	6.4	%2.3	15.3	45.0	%18	%30	%14.2
إجمالي الصناعة	886.1	1154.7	%1	2682.5	2976.4	%20	%33	%38.8
الصناعة التحويلية*	629.2	866.7	%18	2241.8	2407.4	%8	%28.1	%36

* الإجمالي ناقصا إنتاج وتوزيع الكهرباء واستخراج المعادن والأسمدة

*المصدر: المسح الصناعي لدائرة الإحصاءات العامة،2002 , أما بالنسبةلإجمالي الصناعة والصناعة التحويلية من النشرة الشهرية للبنك المركزي الأردني ، 2003.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

3-2-3 العمالة الصناعية

يعد قطاع الصناعات الغذائية من اكبر القطاعات من حيث عدد العاملين، ثم يأتي بعده قطاع الإنشاءات، فالمحيكات فالأثاث والمنتجات الخشبية، وهي نفس القطاعات الأكثر عددا بالنسبة لعدد المنشات. وتشغل هذه القطاعات ما نسبته (54.9%) [22] من عدد العاملين الكلي. وإذا اعتمدنا تصنيف غرفة صناعة عمان فيأتي قطاع الصناعات الهندسية والمعدنية قبل صناعة الأثاث بالنسبة لعدد العاملين. ويعتبر قطاع صناعة الجلود والمنظفات والصناعات الدوائية والبلاستيك، الأقل عددا من حيث عدد العمال.

والجدول رقم (3-5) يبين النمو الكبير الحاصل في صفوف العمالة خلال الفترة (1995- 2002) في مجمل القطاعات الاقتصادية المختلفة، فقد زادت العمالة الكلية في الاقتصاد من (836.2) ألف عامل عام 1995 إلى (1272.8) ألف عامل عام 2002 أي بنسبة نمو بلغت (13.4%). أما في قطاع الزراعة فقد كان هناك تراجع نسبي في عدد العمالة في فقد بلغ عدد العاملين في هذا القطاع عام 1995 (57.7) ألف عامل ، وتراجع هذا العدد الى (52.2) ألف عامل في عام 2002 . أما في قطاع الصناعة فقد كانت الزيادة تقريبا الضعف في عدد العمال، فقد بلغ عدد العاملين فيه (107.0) ألف عامل عام 1995، وتضاعفت إلى (205.7) ألف عامل عام 2002، مما يشير إلى الإقبال الكبير للعمل في هذا القطاع. أما القطاع الأكبر من حيث عدد العاملين (قطاع الخدمات الصناعية) فقد كانت الزيادة أيضا كبيرة في عدد العمالة، حيث بلغ عدد العاملين فيه (587.8) ألف عامل عام 1995، وارتفع هذا العدد إلى (925.3) ألف عامل في عام 2002 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (3-5)

التوزيع القطاعي للعمالة للفترة (1995- 2002)

الف عامل

السنة	الاقتصاد	الزراعة	الصناعة	الإنشاءات	الخدمات
1995	836.2	57.7	107.0	83.6	587.8
1996	874.7	82.2	126.0	84.8	607.0
1997	884	68.0	141.4	84.0	590.5
1998	954.9	64.2	154.4	76.7	661.0
1999	1022.9	62.2	163.2	73.4	734.2
2000	1047.3	48.2	162.3	86.4	767.7
2001	1169.0	47.9	176.5	78.3	866.2
2002	1272.8	52.2	203.7	91.7	925.3

مصدر الجدول: وزارة العمل ، تقارير سنوية للأعوام (1995- 2002)

3-2-4 تعويضات العاملين

يعد قطاع الصناعات الاستخراجية أكبرها من حيث تعويضات العاملين ، ثم يليه الصناعات الغذائية، فالإنشاءات فالصناعات الكيماوية، وتشكل معا (54.7%) من التعويضات في هذا القطاع، واقلها قطاع صناعة الجلود والمنظفات والبلاستيك والأثاث، والجدول رقم (3-6) يبين معدل تعويضات العاملين بالاسعار الجارية والثابتة للعامين 1995 و 2001 في القطاعات الصناعية الفرعية.

3-2-5 الصادرات الصناعية

لقد نمت الصادرات الصناعية من (1,046,382) ألف دينار عام 1995، إلى (1,556,748) ألف دينار عام 2001، مما يشير إلى النمو الواضح في قيمة الصادرات الوطنية، والجدول رقم(3- 6) يبين أن السلع الأكثر تصديرا هي المواد الكيماوية، حيث بلغت (391,855) ألف دينار عام 2001، وتلاه المواد الخام بقيمة صادرات بلغت (252,324) ألف دينار ، وجاءت المشروبات والتبغ بأقل قيمة للصادرات ، حيث بلغت (30,293) الف دينار عام 2001.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (3- 6)

معدل تعويضات العاملين بالأسعار الثابتة والجارية للعامين 1995و 2001 (بالدينار) في القطاعات الصناعية

القطاع	معدل تعويضات العاملين بالأسعار الجارية لسنة1995	معدل تعويضات العاملين الحقيقي بالأسعار الثابتة لسنة 1995	حصة العاملين من القيمة المضافة بالأسعار الثابتة لسنة 1995 %	معدل تعويضات العاملين بالأسعار الجارية لسنة 2001	معدل تعويضات العاملين الحقيقي بالأسعار الثابتة لسنة 2001	حصة العاملين من القيمة المضافة بالأسعار الثابتة لسنة 2001	معدل النمو السنوي لتعويضات العاملين
قطاع الصناعات الاستخراجية والأسمدة	6,287	59.3	66	7,691	68.7	59	%22.3
قطاع الصناعات الغذائية والتبغ	1,740	16.3	18	2,208	19.7	17	%26.9
قطاع الصناعات الكيماوية	4,400	41.3	46	5,484	48.9	42	%19.3
قطاع الصناعات الدوائية	4,699	44.1	49	4,995	44.6	38	%6.3
قطاع المنظفات والصابون والعطور	2,286	21.5	24	3,221	28.8	24	%40.9
قطاع الأثاث والمنتجات الخشبية	1,024	10	10	869	7.8	6	%12.5-
قطاع الورق والكرتون والطباعة	2,684	25.2	28	3,456	3.8	26	%28.7
قطاع البلاستيك والمطاط والزجاج	1,933	18.2	20	2,261	20.2	17	%17
قطاع المحيكات	1,254	11.8	13	1,383	12.3	10	%10.3
قطاع الإنشاءات	1,675	15.7	17	2,041	18.2	15	%21.9
الصناعات الهندسية والمعدنية	2,110	19.8	22	2,310	20.6	17	%9.5
قطاع الجلود	1,671	15.6	17	2,018	18.1	15	%20.8
إنتاج وتوزيع الكهرباء	4,478	42.1	47	5,211	46.5	40	%16.4
إجمالي الصناعات التحويلية	1,962	18.4	20	2,272	20.3	17	%15.8
إجمالي الصناعة*	2و425	22.8	25	2,795	24.9	21	%15.2

* الإجمالي ناقصا إنتاج وتوزيع الكهرباء واستخراج المعادن والأسمدة.

المصدر:المسح الصناعي لدائرة الإحصاءات العامة و النشرات الإحصائية الشهرية للبنك المركزي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (3 - 7)

التركيب السلعي للصادرات الصناعية (بالألف دينار)

التصنيف	1995	النسبة من المجموع الكلي لعام 1995	2001	النسبة من المجموع الكلي لعام 2001
المواد الغذائية والحيوانية	165,037	%11	141,316	%9
المشروبات والتبغ	5,951	%4	30,293	%1
المواد الخام عدا المحروقات	268,631	%25	252,324	%16
الوقود المعدني ومواد التشحيم	34	%0.0003	99	%0.006
زيوت ودهون وشموع	59,660	%0.05	67,819	%4
مواد كيماوية	323,290	%3	391,855	%25
سلع مصنوعة مصنفة حسب المادة	100,137	%9	159,721	%10
الآلات ومعدات النقل	45,345	%4	101,175	%6
مصنوعات متنوعة	78,297	%7	412,111	%26
سلع غير مصنفة	0	0	35	%0.002
المجموع	**1,046,382**		**1,556,748**	
صافي الصادرات الصناعية*	**612,714**		**1,163,108**	
نسبة صافي الصادرات الصناعية من الصادرات الكلية	**0.58**		**0.74**	

المصدر: نفس مصدر الجدول السابق

* صافي الصادرات الصناعية: مجموع الصادرات الكلية الصناعية -(المواد الغذائية والحيوانية+ المواد الخام عدا المحروقات)

وقد شكلت الصادرات الوطنية للدول العربية بين 45% و 50% خلال الست سنوات الماضية وهي نسبة متزايدة. ويلاحظ أن هناك سلع تتجاوز نسبة صادراتها إلى الدول العربية الـ 75%، ويصل بعضها إلى 100%، وهي الأعلاف والزيوت النباتية والمطبوعات والألبان والبيض والأدوية والمشروبات والتبغ والكربونات والدهانات والورق والكرتون والأثاث والصناعات البلاستيكية. أما الصادرات للدول العربية من الفوسفات والبوتاس فإنها لا تشكل شيئا يذكر. وكذلك بالنسبة للأسمدة والملابس، فان نسبة ضئيلة منها يصدر للأسواق العربية. بالنسبة لصادرات الملابس مثلا، فان التصدير للأسواق العربية قد انخفض من 6.4% عام

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

1995 إلى 3% عام 2001. والجدول رقم (3- 8) يوضح نسبة التصدير للسلع الصناعية للعامين 1995 و 2001 للأسواق العربية والأجنبية.

جدول رقم(3-8)

الصادرات الأردنية الصناعية للأسواق العربية والاجنبية للعامين (1995- 2001) بالمليون دينار

	1995			2001			نسبة العربية للمجموع	
	العربية	الأجنبية	المجموع	العربية	الأجنبية	المجموع	1995	2001
الألبان	1.5	1.2	2.7	7.04	16.	7.2	%55.5	%97.7
الأعلاف	55.	0	55.	15.6	0	15.6	%100	%100
المشروبات والتبغ	2.7	2.5	5.2	18.2	4.6	22.8	%51.9	%79.7
الفوسفات	0	105.5	105.5	0	90.5	90.5	0	0
البوتاس	4.	121.2	121.6	2.9	142.4	135.3	%03.	%2.1
الزيوت النباتية	145.5	1.5	147.0	42.4	3.	42.7	%99	%99.3
الأدوية	83.8	3.6	87.4	114.3	14.6	129.7	%96	%88.1
الكربونات	8	04.	8.04	6.1	1.2	7.3	%99.5	%83.5
الدهانات	4.6	3.1	7.7	8.4	1.1	9.5	%59.7	%88.4
الاسمدة	3.9	109.2	113.1	13.4	47.7	61.1	%3.4	%21.9
الورق والكرتون	6.6	7.6	14.2	39.01	10.93	50.08	%46.5	%77.9
الخيوط النسيجية	7.02	15.9	22.9	18.7	2.5	21.2	%30.6	%88.2
الاسمنت	28.6	1.0	29.6	14.3	11.0	25.3	%96.6	%56.5
الاثاث	1.13	7.	1.8	8.06	1.0	9.05	%62.7	%89
الات ومعدات النقل	9.7	36.2	45.9	36	87	123	%21.1	%29.3
ملابس	5.3	17.2	22.6	6.4	199.4	205.8	%23.5	%3.1
مطبوعات	1.2	8.5	10.7	8.3	5.	8.5	%11.2	%97.9
صناعات بلاستيكية	1.8	5.5	7.3	6.4	2.4	8.8	24.6	%72.7
مجموع الصادرات الوطنية	451.6	543.9	1004.5	680	673	1353	%45	%50.2

المصدر: النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والجدول التالي رقم (3-9) يبين السلع الأكثر تصديرا للأسواق العربية، ونسبة صادراتها للعامين 1995 و 2001.

نلاحظ من الجدول السابق أن جميع الصادرات من الأعلاف تذهب للأسواق العربية, ثم يأتي بعدها الزيوت النباتية بنسبة 99.3%، أما السلعة الأقل تصديرا للدول العربية فهي الصناعات البلاستيكية, حيث بلغت نسبتها 72.7%، ونلاحظ أيضا من الجدول السابق أن جميع الصناعات المذكورة كانت في تحسن وارتفاع في قيمة صادراتها للأسواق العربية بين عامي

1995 و2001. أما السلع التي يصدر معظمها لأسواق غير عربية، فان الجدول رقم (3-13) يبين النسبة المؤوية للصادرات من هذه السلع لعامي 1995و 2001.

جدول رقم (3- 9)

نسبة السلع الأكثر تصديرا للأسواق العربية

	1995	2001
الأعلاف	%95	%100
الألبان والبيض	%92	%97.7
الزيوت النباتية	%94	%99.3
الأدوية	%81	%88.1
الدهانات	%80	%88.5
الخيوط النسيجية	%81.3	%88.3
المطبوعات	%92	%97.6
الأثاث	%85	%89
الورق والكرتون	%75	%77.9
صناعات بلاستيكية	%70	%72.7

المصدر: النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي والمسح الصناعي لدائرة الإحصاءات العامة.

جدول رقم (3 -10)

نسبة السلع الصناعية المصدرة للأسواق الأجنبية لعام 2001

	1995	2001
الفوسفات	%95	%100
البوتاس	%90.5	%97.9
الملابس	%96.4	%97
حامض الكبريتيك	%88.8	%95.7
الأسمدة	%70.3	%78.1
آلات ومعدات النقل	%66.3	%70.7

المصدر:مصدر الجدول السابق

يبين الجدول السابق أن النسبة الأعلى للسلع المصدرة إلى الدول الأجنبية لعام 2001هي الفوسفات بنسبة 100%، ثم جاء بعدها البوتاس بنسبة 97%، وذلك نظرا لكون الأردن بلدا غنيا بهذه الموارد الطبيعية. أما السلع الأقل تصديرا إلى الدول الأجنبية فهي الآلات ومعدات النقل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بنسبة 70.7%.وقد تم رصد النمو والتراجع في صادرات السلع الصناعية المختلفة ما بين العامين 1995 و 2001 في الجدول رقم (3- 11)، حيث يتبين لنا الزيادة الكبيرة (نسبيا) التي حصلت في صادرات الملابس، وذلك نتيجة ارتفاع حجم صادرات الألبسة من المناطق الصناعية المؤهلة إلى السوق الأمريكي.

جدول رقم (3-11)

التراجع او الزيادة في الصادرات من السلع الصناعية بالمليون دينار للعامين 1995 و 2001

سلع تراجعت صادراتها 1995-2001		سلع زادت صادراتها 1995- 2001	
الزيوت النباتية	103-	الملابس	187+
الأسمدة	52-	الورق والكرتون	36+
الفوسفات	15-	آلات ومعدات النقل	77+
الاسمنت	5-	الأدوية	41+
-		البلاستيك	1+
-		الدهانات	2+
-		التبغ ومصنوعاته	16+

المصدر: المسح الصناعي لدائرة الإحصاءات العامة ، 2001.

3-2-6 المستوردات الصناعية

أما المستوردات الصناعية فقد زادت من (2,714,374) ألف دينار عام 1995 إلى(3,453,729) ألف دينار عام 2001، مما يشير إلى اعتماد الأسواق الأردنية على السلع الأجنبية، ويبين الجدول التالي رقم (3-12) أن السلع الأكثر استيرادا في الأردن هي الآلات ومعدات النقل حيث بلغت (776835) عام 1995، و (938668) عام 2001، وجاءت المشروبات والتبغ بأقل قيمة من السلع المستوردة خلال الفترة (1995-2001).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (3 – 12)

التركيب السلعي للمستوردات الصناعية (بالألف دينار)

التصنيف	1995	النسبة من الواردات الصناعية لعام 1995	2001	النسبة من الواردات الصناعية لعام 2001
المواد الغذائية والحيوانية	532,183	0.19	524,323	0.15
المشروبات والتبغ	23,056	0.008	32,981	0.009
المواد الخام عدا المحروقات	88,596	0.03	106,101	0.03
الوقود المعدني ومواد التشحيم	251,850	0.09	495,376	0.14
زيوت ودهون وشموع	57,629	0.02	39,098	0.01
مواد كيماوية	346,172	0.12	379,414	0.10
سلع مصنوعة مصنفة حسب المادة	435,763	0.16	666,575	0.19
الآلات ومعدات النقل	776,835	0.28	938,668	0.27
مصنوعات متنوعة	175,031	0.06	204,985	0.05
سلع غير مصنفة	27,259	0.01	66,208	0.01
المجموع	**2,714,374**		**3,453,729**	
صافي الواردات الصناعية	**2,093,595**		**2,823,305**	
النسبة من مجمل المستوردات	**0.77**		**0.81**	

المصدر: نفس مصدر الجدول السابق

أما المستوردات الصناعية من الدول العربية ، فكانت النسبة الأعلى لصالح الوقود المعدني ومواد التشحيم، حيث زادت من (241,953) ألف دينار عام 1995 أي بنسبة (0.46) من المجموع الكلي للالمستوردات الصناعية، إلى (476,429) ألف دينار عام وبنسبة (0.57) من المجموع الكلي للمستوردات الصناعية لعام 2001، أما السلع الأقل استيرادا من الدول العربية فهي المشروبات والتبغ ، ويليه الزيوت والدهون والشموع لنفس الفترة، كما هو مبين في الجدول رقم(3-13).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (3-13)

المستوردات الصناعية من الدول العربية (ألف دينار)

التصنيف	1995	النسبة من المستوردات الصناعية لعام 1995	2001	النسبة من المستوردات الصناعية لعام 2001
المواد الغذائية والحيوانية	80,274	%15	96,270	%12
المشروبات والتبغ	1,229	%0.2	3,156	%0.3
المواد الخام عدا المحروقات	23,121	%4	12,139	%15
الوقود المعدني ومواد التشحيم	241,953	%46	476,429	%57
زيوت ودهون وشموع	4,375	%0.8	2,300	%0.2
مواد كيماوية	78,082	%14	97,188	%12
سلع مصنوعة مصنفة حسب المادة	57,555	%11	94,513	%11
الآلات ومعدات النقل	10,440	%1	10,966	%1
مصنوعات متنوعة	24,560	%4	26,931	%3
سلع غير مصنفة	518	%0.09	2,825	%0.3
المجموع	**522,107**		**822,717**	
صافي المستوردات الصناعية	**418,712**		**714,308**	
نسبة المستوردات الصناعية إلى مجمل الواردات	**0.80**		**0.86**	

* المصدر: النشرة الشهرية للبنك المركزي الأردني، المجلد 39 العدد 7، 2003

ويشير الجدول رقم (3-14) إلى التوزيع الجغرافي للمستوردات الصناعية، حيث نلاحظ أن الحصة الأكبر قد كانت لدول الاتحاد الأوروبي، حيث بلغت قيمتها (887,829) ألف دينار لعام أي بنسبة (0.32) من مجمل المستوردات الصناعية لعام1995، و زادت إلى (1,089,428) ألف دينار لعام وبنسبة (0.33) 2001. وجاءت دول أميركا الجنوبية بأقل نسبة من المستوردات حيث بلغت (92,906) ألف دينار عام أي بنسبة (0.03) لعام1995، وارتفعت إلى (104189) ألف دينار عام 2001. أما الدول العربية فقد بلغ مجموع الاستيراد

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

منها (521,589) ألف دينار وبنسبة (0.19) من مجمل الواردات الصناعية لعام 1995، وارتفع إلى (823,157) ألف دينار عام بنسبة وبنفس النسبة2001.

جدول رقم (3-14)

التوزيع الجغرافي للمستوردات الصناعية

ألف دينار

البلد	1995	النسبة من المستوردات لكل بلد الى مجمل المستوردات الصناعية لعام 1995	2001	النسبة من المستوردات لكل بلد الى مجمل المستوردات الصناعية لعام 2001
الدول العربية	521,589	0.19	823,157	0.19
دول الاتحاد الأوروبي	887,829	0.32	1,089,482	0.33
بقية الدول الأوروبية	194,833	0.07	192,151	0.07
دول النافتا	272,842	0.10	294,138	0.10
دول أمريكا الجنوبية	92,906	0.03	104,189	0.03
الدول الآسيوية الغير عربية	690,449	0.25	839,659	0.25
البلدان الأخرى	926,853	0.02	110,953	0.02
المجموع	**2,714,374**		**3,453,729**	

* المصدر: مصدر الجدول السابق

3-3 برامج التصحيح الاقتصادي وتأثيرها على قطاع الصناعة

هناك سببان رئيسيان يدفعان الأردن إلى تبني برنامج تصحيح اقتصادي مقبول لدى صندوق النقد الدولي: *السبب الأول*[24]: أن الاقتصاد الأردني ليس قادرا على مواجهة التزاماته تجاه المديونية الخارجية والتي تناهز 1.3 مليار دولار سنويا، لذلك فانه بحاجة إلى إعادة جدولة الديون مع فترة إمهال طويلة، كما أن لديه آمالا قوية بتخفيض سعر الفائدة كحد أدنى وإعفائه من جانب من قروضه كحد أقصى، وكل هذا غير ممكن بدون دعم صندوق النقد الدولي، وشهادته إلى الدائنين بان الأردن يتبنى برنامجا للتصحيح الاقتصادي وانه ملتزم بتنفيذه بجدية. أما *السبب الثاني*: أن الاقتصاد الأردني يعاني من اختلالات معينة توجب عليه أن يتصدى لتعديلها

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعلاجها، تجنبا لأزمات نقدية واقتصادية أخرى، وهذه الاختلالات هي عجز الموازنة العامة، وعجز ميزان المدفوعات، وتجاوز الاستهلاك للمستوى الذي تسمح به موارد الأردن الذاتية. باختصار فان تطبيق برنامج للتصحيح يعني خفضا لمستوى المعيشة، وإنقاصا للقوة الشرائية للدخول النقدية، وهذا لا يتأتى بالإرشاد والتوعية أو الأوامر والنواهي، بل برفع أسعار الخدمات الحكومية لتغطي كلفتها الاقتصادية، بفرض الرسوم والضرائب التي تقلل الطلب على الشراء والقدرة عليه. وابرز ما يمكن قوله عن هذه البرامج إنها تهدف إلى خفض العجز التجاري عن طريق نمو الصادرات (ومنها الصناعية) وضغط المستوردات، بحيث تصبح نسبة تغطية المستوردات من حصيلة الصادرات (72.2%) عام 1998بدلا من (45.1%) عام 1991، وكذلك توجيه راس المال الوطني إلى صناعات مجـــدية ومرتفعة الكفاءة. [25].

وقد جاءت هذه البرامج بعد جملة أزمات أفرزت أعباء جسيمة على الاقتصاد الأردني، وأخذت هذه البرامج متغيرات وإبعاد جديدة بعين الاعتبار، كعملية السلام مثلا، فكان أداة للاعتماد على الذات ولمعالجة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الأردني.

لقد جاء برنامج التصحيح الاقتصادي ضمن خطط التنمية الصناعية في الأردن ، وكان ذلك على عدة فترات مختلفة، سنبين فيما يلي أهداف هذا البرنامج للفترة (1993- 1998) حيث جاءت هذه الخطة بمجموعة من الأهداف، أهمها: [26]

1- تفعيل الدور الاستثماري للقطاع الخاص في مجالات البنية التحتية والخدمات الأساسية ، وزيادة مشاركته في إدارة وملكية مؤسسات القطاع العام على أسس عادلة ومدروسة.

2- تشجيع إقامة الصناعات الصغيرة المكثفة للعمالة، وبالتالي المساهمة في حل مشكلة البطالة.

3- زيادة التشغيل في القطاع الصناعي، بنسبة (39.5%) في قطاع الصناعات التحويلية، و(3.3%) في قطاع التعدين خلال الخطة.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

4- زيادة نسبة مساهمة الصناعة في الإنفاق على البحث والتطوير من (8%) عام (1993) إلى (12%) عام 2000.

5- توجيه التسهيلات الإئتمانية لتمويل قطاعات الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتلك التي تعتمد على الابتكار والتجديد والتقنية.

6- إعفاء الآلات والمعدات لأي مشروع جديد من الرسوم الجمركية.

7- رفع مستوى جودة السلع والخدمات بما يزيد من قدرتها التنافسية عالميا، وذلك من خلال الالتزام بتطبيق المواصفات العالمية المعتمدة لدى أسواق التصدير.

8- تطوير القدرات المحلية المتخصصة في مجال الصيانة، من خلال تشجيع إنشاء مراكز لتصنيع قطع الغيار، وصيانة المعدات والقيام بالتدريب المتخصص في مجال أعمال الصيانة.

وتقدر الاستثمارات الكلية لكافة القطاعات الاقتصادية بحوالي (5,242) مليون دينار، منها (1,874) مليون دينار للقطاع العام أي بنسبة (35.8%)، و(3,368) مليون دينار للقطاع الخاص بنسبة (64.2%) [27]. وتم توزيع الاستثمارات العامة على ثلاثة حزم هي : حزمة القطاعات الاجتماعية، وبلغت استثماراتها المخططة (810) مليون دينار، وحزمة القطاعات الاستثمارية وبلغت استثماراتها المخططة (174) مليون دينار، وحزمة البنية التحتية وبلغت استثماراتها المخططة (890) مليون دينار، أما الاستثمارات الخاصة فيتوقع أن ترتفع كنسبة من مجمل الاستثمارات من (60.2%) عام 1993 إلى (64.3%) عام 2000.[28]

4-3 الاتفاقيات الدولية وتأثيرها على القطاع الصناعي

بعد التوقيع على الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية التي تحولت ابتداء من 15 ابريل 1994 إلى منظمة التجارة العالمية، من طرف دول عديدة بما تدعو إليه من إزالة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

للحواجز الجغرافية والجمركية أمام حركة التجارة بين الدول، يتوقع أن تتغير ملامح الاقتصاد العالمي، من خلال ربط علاقات ومصالح تجارية دولية متشابكة بين عدد من البلدان. إن هذه المنظمة التي تضم 142 دولة من بينها الأردن، تسعى إلى الاستفادة من تحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال الدولية. وقد سبقت ميلاد هذه المنظمة مفاوضات عسيرة برهنت على التناقضات القائمة بين الدول الصناعية الكبرى الباحثة عن أسواق لتصريف السلع والخدمات التي تنتجها الدول النامية التي تسعى لحماية اقتصادياتها من المنافسة الحادة، وتغذية خزينتها بعائدات الضرائب والرسوم الجمركية على السلع الواردة، واعتبار المنظمة جهازا جديدا لتمرير سياسات القوى العظمى المهيمنة.

وكان لانضمام الأردن في منظمة التجارة العالمية بعض الآثار على أداء هذه الصناعات،ونذكر منها ما يلي: [29]

1- الصادرات الأردنية لدول الاتحاد الأوروبي تراجعت منذ عام 1997، واستمرت في التراجع حتى عام 2001، ولم تكن اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية سارية المفعول، فهناك أسباب للتراجع خارج الاتفاقية.

2- إن إقامة منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية سوف تخدم عمليات زيادة حجم التجارة العربية، ورفع معدلات التبادل التجاري بين الدول العربية وأميركا، وقد أثبتت الدراسات أن الأردن استفاد كثيرا من توقيع هذه الاتفاقية حيث زادت صادراته من 15 مليون دولار عام 1998، إلى 420 مليون دولار عام 2002[30]. ولكن ما زال الأردن يعتمد قانون حماية الإنتاج، وهناك بطء وصعوبات في إجراءات تنفيذ الحماية من حيث توفير المعلومات سواء بالنسبة للمستوردات المحلية والمبيعات أو بالنسبة لأنواع الدعم في البلد المصدر.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

3- إجراءات الجمارك وضريبة المبيعات والسياسات النقدية والمالية المتشددة والتخلص من الدعم للغذاء وزيادة أسعار المحروقات والكهرباء كلها تمت بتسارع ولكن وفق برنامج التصحيح الاقتصادي ولتخفيض عجز الموازنة أكثر منه بسبب الاتفاقيات الدولية.

لقد حقق الأردن تحسنا ملحوظا في كثير من مؤشراته الاقتصادية، فمثلا ارتفع معدل النمو عام 2003 إلى 5%، وسجلت الصادرات الوطنية نموا بنسبة 40%، واحتياطيات العملة الصعبة بلغت 4.7 مليار دولار، مما يؤكد على أن الأردن يسير في الطريق السليم .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هوامش الفصل الثالث:

1- دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية 2003.

2- دائرة الإحصاءات العامة، الأردن بالأرقام، العدد 6، أيار 2003.

3- الأمم المتحدة، التقرير السنوي، (2001) ص 21.

4- غرفة صناعة عمان ،دائرة الأبحاث والمعلومات ،(2001).

5- البنك المركزي الأردني ،بيانات إحصائية سنوية، (1995- 2001).

6- غرفة صناعة عمان، (مصدر سابق)

7- البنك المركزي الأردني،(مصدر سابق).

8- دائرة الإحصاءات العامة، الأردن بالأرقام، (مصدر سابق).

9- دائرة الإحصاءات العامة، مصدر سابق.

10-دائرة الإحصاءات العامة، مرجع سابق.

11-الإحصاءات العامة، الأردن بالأرقام، مرجع سابق.

12-الإحصاءات العامة، الأردن بالأرقام، مرجع سابق.

13-بيانات أسكوا الصحفية،" المرأة في الدول الخليجية" : تقدم ملحوظ رغم وجود عقبات، 7 تموز، 2004.

14-غرفة صناعة عمان، (مصدر سابق).

15-بنك الإنماء الصناعي، التقرير السنوي، (2003).

16-وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (1986- 1990) ص 531.

17-بنك الإنماء الصناعي، مرجع سابق.

18-غرفة صناعة عمان، مرجع سابق.

19- غرفة صناعة عمان، مصدر سابق.

20-غرفة صناعة عمان، مرجع سابق.

21-غرفة صناعة عمان، مرجع سابق.

22-غرفة صناعة عمان، مرجع سابق.

23- غرفة صناعة عمان، مرجع سابق.

24-فهد الفانك، برنامج التصحيح الاقتصادي في الأردن، عمان، الأردن ، مايو 1994.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

25-فهد الفانك، مصدر سابق، ص 24

26- وزارة التخطيط، مصدر سابق.

27- غرفة صناعة عمان، مصدر سابق.

28- وزارة التخطيط، مرجع سابق.

29- غرفة صناعة عمان، مرجع سابق.

30- المعرفة، ملفات خاصة 2002، تأثير منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي، موقع وزارة الخارجية الأردنية على الانترنت.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الرابع

كفاءة الصناعات الصغيرة والمتوسطة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الرابع:

كفاءة الصناعات الصغيرة والمتوسطة

نتائج الدراسة

يتناول هذا الفصل تحليل كفاءة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الاردن باستخدام التحليل القياسي، وسوف نستعرض أولا الفرضيات الرئيسة حول كفاءة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، ومن ثم المعايير التي سنستخدمها لاختبار تلك الفرضيات، والنتائج التي تم الوصول إليها.

4-1 فرضيات الدراسة ومصادر البيانات

تسعى هذه الدراسة لاختبار الفرضيات المتعلقة بكفاءة الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتي تم الإشارة إليها في الفصل الأول، ولتحقيق ذلك تستخدم هذه الدراسة بيانات غير منشورة من دائرة الإحصاءات العامة، وتم فيها تقسيم المنشآت الصناعية في الأردن الحكومية والخاصة إلى ثلاث فئات، صغيرة ومتوسطة وكبيرة، وعلى مستوى أربع خانات ، وذلك حسب التصنيف الدليل الدولي للنشاط الصناعي (ISIC 4). الفئة الأولى التي تشغل مؤسساتها (1-4) عمال، والثانية (5-19) عمال، والثالثة التي توظف 20 عامل فما فوق، وهذه البيانات لسنة 2001 .

أولاً: قياس الكفاءة الاقتصادية النسبية للصناعات الصغيرة والمتوسطة

إن الكفاءة الاقتصادية هي الاستخدام الامثل للموارد الإنتاجية، أي استخدام اقل قدر من عناصر الإنتاج.وهناك صعوبة في إجراء مقارنات حقيقية بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة لمعرفة أي منها يتمتع بكفاءة اكبر في استخدام الموارد الإنتاجية، ويعود ذلك إلى أن إجراء مثل هذه المقارنات المباشرة يتطلب أولا تطابقا في السلعة المنتجة في هذه المنشات،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وثانيا وجود مستوى واحد من التكامل العمودي لهذه المؤسسات[1]، بمعنى انه لو افترضنا أن المؤسسات الكبيرة تقوم بإنتاج بعض مدخلاتها أو بتوزيع منتجاتها بدرجة اكبر من المؤسسات الصغيرة فان من شان هذه الأنشطة الإضافية أن تغير من تركيبة مدخلات المؤسسات الكبيرة، وبالتالي تؤثر على نسب (راس المال/ العمل) ونسب (الإنتاج/ راس المال) بين المؤسسات المختلفة، وحتى بين المؤسسات التي تتطابق بشكل كامل في عملياتها الإنتاجية الرئيسة، كما تفترض هذه المقارنات المباشرة أن تكون أسعار عناصر الإنتاج متساوية لكل من المؤسسات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة.

إن الغياب الكلي أو الجزئي لهذه الشروط يجعل من عملية المقارنة المباشرة موضعا للشك وقد تقود إلى استنتاجات خاطئة. وتزداد عملية المقارنة صعوبة في حالة إجرائها على مؤسسات أو مجموعة مؤسسات تنتمي لأنشطة صناعية مختلفة. وبالتالي يصبح من غير الممكن عمليا إجراء مثل هذه المقارنات المباشرة لتحديد مدى كفاءة الصناعات الصغيرة والمتوسطة قياسا بالصناعات الكبيرة. لهذا السبب سنحاول الاعتماد في قياس الكفاءة الاقتصادية على المعايير غير المباشرة[2]، وتحديدا معيار فارل الاجتماعي الذي يستخدم مؤشرات التكاليف لمدخلات الإنتاج (راس المال والعمل)، بالإضافة إلى مقاييس الإنتاجية الجزئية لعناصر الإنتاج ومعدلات نموها.

1- معيار فارل للكفاءة الاقتصادية والاجتماعية.

حسب مفهوم فارل فان الكفاءة الاقتصادية لمؤسسة ما تقاس بقدرتها على تخفيض متوسط تكاليفها الإنتاجية، لذا يمكن أن نصف مؤسسة ما بأنها كفؤة إذا استطاعت أن تحقق أدنى مستوى لمتوسط تكلفة الوحدة الواحدة التي تنتجها[3]، وبافتراض المنافسة التامة لسوق عناصر الإنتاج و التي لا تعطي لأي مؤسسة القدرة على تغيير أسعار عناصر الإنتاج، يمكن التعبير عن معيار فارل للكفاءة على النحو التالي:[4]

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الحد الأدنى من $(rK+wL)/Q$

حيث

r : سعر الفائدة

w : متوسط الأجر الفعلي للعامل الواحد

K : حجم راس المال

L : عدد العمال

Q: حجم الإنتاج

ويفترض هذا المعيار تحقيق شروط المنافسة التامة في سوق عناصر الإنتاج من حيث أن أسعار عناصر الإنتاج تتحدد على أساس الإنتاجية الحدية لهذه العناصر وعدم قدرة المؤسسة في التأثير على هذه الأسعار. وبناء على هذا المعيار فان المؤسسة التي تحقق الحد الأدنى من متوسط تكلفة الإنتاج هي الأكفأ اقتصاديا مقارنة بغيرها من المؤسسات.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

النتائج

وكما تمت الإشارة إليه في الفصل الثاني فقد تم تقسيم الصناعات لغايات التقدير على أنها:

1- صناعات صغيرة حيث عدد العمال (5-9) عامل.

2- صناعات متوسطة حيث عدد العمال (10-19) عامل .

3- صناعات كبيرة حيث عدد العمال 20 عامل فما فوق.

ولإجراء المقارنة لتحديد الكفاءة النسبية لفئات حجم الصناعات الأردنية فان ذلك يتطلب منا استخدام القيمة المضافة بدلا من حجم الإنتاج، لان الأخير لا يعكس حجم ما يجري فعلا في المؤسسة الصناعية، وبالتالي لا يمكن اعتماده أساسا للمقارنة للأنشطة الصناعية المختلفة التي تشملها فئات الحجم تحت الدراسة.

وبافتراض أن فئات الصناعة المختلفة تواجه سعرا موحدا لراس المال (سعر الفائدة) ، فان نتائج تطبيق هذا المعيار على فئات الصناعات الأردنية السابق ذكرها باستخدام بيانات 2001 المشار إليها في ملحق رقم (1) تظهر في الجدول رقم (4-1).

جدول رقم (4-1)

مؤشر معيار فارل لكفاءة فئات حجم الصناعات الأردنية حسب أرقام 2001

فئة الصناعة	سعر الفائدة* %(r)	راس المال الثابت (K) (مليون دينار)	متوسط الأجر السنوي للعامل (w) دينار	القيمة المضافة (Va) مليون دينار	مؤشر فارل الاقتصادي
الصناعات لصغيرة	8.25	93076.16	926.8023	67622.64	0.127
الصناعات المتوسطة	8.25	498560.4	2077.4317	181950.16	0.237
الصناعات الكبيرة	8.25	15392026	3490.2115	8751792.61	0.145
مجمل الصناعة	8.25	5327887	2171.5123	3000455.14	0.147

* قيمة متوسطة لسعر الفائدة على القروض التي تمنحها البنوك التجارية لعام 2001، انظر البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، المجلد 16، العدد الأول.

مصدر البيانات: حسابات الباحثة بالاستناد إلى بيانات دائرة الإحصاءات العامة الغير منشورة.

ونلاحظ في هذا الجدول أن قطاع الصناعات الصغيرة تحقق كفاءة اقتصادية أعلى مقارنة بالصناعات الكبيرة، حيث بلغ مؤشر فارل للصناعات الصغيرة (0.127) مقابل (0.145) للصناعات الكبيرة، وهذا يعني أن قطاع الصناعات الصغيرة يحتاج فقط إلى إنفاق ما قيمته (0.127) دينار من عنصري العمل وراس المال لتوليد دينار واحد من القيمة المضافة، في حين يحتاج قطاع الصناعات الكبيرة إلى إنفاق ما قيمته (0.145) دينار من عنصري العمل وراس المال لذات الغرض، أي بزيادة قدرها (0.018) دينار وذلك من اجل توليد كل دينار من القيمة المضافة، وفي المقابل جاء مؤشر فارل للصناعات المتوسطة بأكبر قيمة حيث بلغ (0.237) ،ويمكن تفسير ذلك على أن زيادة عدد العمال يترافق في العادة مع استخدام متزايد لعناصر

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الإنتاج الأخرى بما يحقق كفاءة أعلى، وذلك إلى حد معين تبدأ بعده إنتاجية عناصر الإنتاج بالانخفاض التدريجي بما لا يحقق هذا المعيار الكفاءة. في حين بلغ هذا المؤشر لمجمل القطاع الصناعي (فئات الصناعة الثلاث) (0.147) وهي قيمة متوسطة ما بين القيمتين المقدرتين لقطاعي الصناعات المتوسطة والكبيرة.

4-3 مقاييس نمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج

وفيما يتعلق بقياس معدلات نمو الإنتاجية الكلية لفئات حجم الصناعات الأردنية، ونظرا لعدم توفر البيانات الإحصائية اللازمة بشكل سلاسل زمنية لفئات حجم الصناعة المختلفة، فإننا سوف نحصر عملية القياس لهذه الفئات لسنة الدراسة فقط (2000-2001)، وسوف نستخدم الأسلوب التحديدي (Deterministic approach) باحتساب مؤشر سولو الهندسي (Solow geometric index).

2- مؤشر سولو لقياس نمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج[5]

ويأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية[6]:

$$G_A = G_V - \alpha G_L - (1- \alpha) G_k$$

حيث:

G_A : معدل النمو في الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج

G_V : معدل النمو الحقيقي للقيمة المضافة

G_L : معدل النمو لعنصر العمل

G_K: معدل النمو لعنصر راس المال

α: حصة عنصر العمل من القيمة المضافة الحقيقية

ويقوم هذا المعيار على الفرضيات التالية:

© Arabic Digital Library Yarmouk University

1- أن حجم الإنتاج في هذه الصناعات يعتمد على عنصري العمل وراس المال فقط، وثبات العناصر الإنتاجية الأخرى.

2- افتراض ثبات العائد من الحجم (Constant Return to Scale)، وهي المرحلة التي تزيد فيها كمية الإنتاج بنفس نسبة زيادة العناصر الإنتاجية (العمل، راس المال). وهذا يعني ان حصة العمل وراس المال من الإنتاج تساوي واحد صحيح. وعلى الرغم من اعتقاد البعض بان هذه المرحلة قد يندر أن تتحقق في الواقع العملي لفترة طويلة، إلا أنها قد تقع في الأجل القصير.

النتائج

باعتماد (α) كقيمة متوسطة لحصة عنصر العمل من القيمة المضافة خلال سنة الدراسة ، فان نتائج احتساب هذا المؤشر لكل فئة من فئات الصناعة المختلفة باستخدام البيانات المشار اليها في الملحق رقم (1) تظهر في الجدول رقم (4-2).

جدول رقم (4-2)

نتائج مؤشر سولو لفئات حجم الصناعة مجمل القطاع الصناعي (2000- 2001)

فئة الصناعة	GV	GL	GK	α	GA
الصناعات الصغيرة	9.4915	2.4361	8.4325	0.6486	4.948
الصناعات المتوسطة	2.7745	0.7149	6.3494	0.3806	1.430-
الصناعات الكبيرة	15.1592	8.4806	15.0133	0.1835	1.341
مجمل الصناعة	9.1716	3.8849	9.9410	0.4146	1.681

مصدر البيانات:حسابات الباحثة بالاستناد إلى بيانات دائرة الإحصاءات العامة الغير منشورة.

النتائج

تبين من نتائج الجدول السابق أن فئة الصناعات المتوسطة قد حققت معدل سالب للإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج خلال فترة الدراسة (2000-2001)، حيث سجلت فئة الصناعات المتوسطة معدل نمو سالب قدره (-1.341).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وفي الجهة الأخرى نلاحظ أن فئة الصناعات الصغيرة كانت الاكفا اقتصاديا حيث سجلت معدل نمو موجب لإنتاجية عناصر الإنتاج الكلية، حيث بلغت (4.948) مقابل (1.341) للصناعات الكبيرة، أما مجمل القطاع الصناعي فقد حقق أيضا معدل نمو موجب لإنتاجية عناصر الإنتاج الكلية وقد بلغ قيمة متوسطة بين قيمتي فئتي الصناعات الصغيرة والمتوسطة وجاءت (1.681).

4-4 مقاييس الإنتاجية الجزئية لعناصر الإنتاج

تعتبر الإنتاجية من المواضيع الحيوية والتي تساهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية كونها ترتبط وبشكل مباشر بمسالة الاستخدام الأمثل للموارد الإنتاجية المادية والبشرية المتاحة، والتي تحقق أعلى موروود ممكن من عمليات الإنتاج، حيث أن تحقيق مثل هذه النتيجة يهم جميع المستويات الإدارية لأنها تقتصد في المدخلات الخاصة بالإنتاج وبشكل يحقق انخفاض في تكاليف الإنتاج، ونعني بالمقاييس الجزئية تلك التي تشير إلى متوسط حجم الإنتاج المنسوب إلى وحدة واحدة من احد العناصر الداخلة في العملية الإنتاجية[7]، وتسمى جزئية لأنها تتعامل مع كل عنصر من عناصر الإنتاج بشكل منفرد، وسيتم استخدام متوسط الإنتاج بالنسبة لعوامل الإنتاج المختلفة كمؤشر تقريبي لمتوسط الإنتاجية وبعبارة أخرى فان هذه المقاييس تأخذ النسب التالية[8]:

1- **إنتاجية عنصر العمل**، وتستخدم للدلالة على تطور إنتاجية العامل في المؤسسة وتقاس من الصيغة التالية:

$$AP_L = Y \setminus L \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث:

AP_L = إنتاجية عنصر العمل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Y = كمية الإنتاج

L = عنصر العمل

2- **إنتاجية عنصر راس المال**، وتسمى إنتاجية الدينار من الموجودات الثابتة، وتستخدم للدلالة على إنتاجية الأموال المستثمرة في الأصول الثابتة، وفق الصيغة التالية:

$$AP_K = Y \setminus K \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث:

AP_K = إنتاجية عنصر راس المال.

K = عنصر راس المال

كما يمكن الاستعاضة عن حجم الإنتاج بالقيمة المضافة ، حيث تعبر عن إنتاجية الدينار وتعكس الإنتاج الحقيقي لعنصري العمل وراس المال كما في الجدول رقم (4-3).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النتائج

تم احتساب المقاييس الجزئية للإنتاجية لكل من الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وأنشطتها ومجمل القطاع الصناعي وأنشطتها الكلية حسب إحصائيات عام 2001.وبسبب كثرة الأرقام والبيانات التي ظهرت معنا لفئات الصناعة الثلاث حسب 99 نشاط صناعي تم اخذ اكبر واقل القيم لكل من الإنتاجيات لفئات حجم الصناعة والمقارنة فيما بينها كما في الملحق رقم (2):

- **إنتاجية عنصر العمل وراس المال من الإنتاج القائم:**

حقق قطاع الصناعات الكبيرة أعلى إنتاجية لعنصر العمل وتظهر هذه النتيجة في صناعة الأسمدة واستخراج النفط، في حين حلت الصناعات الصغيرة بالمرتبة الثانية لإنتاجية عنصر

www.manaraa.com

العمل وتظهر في صناعة المنسوجات والأعلاف الحيوانية والمبيدات والمنتجات الزراعية، وجاءت بعدها الصناعات المتوسطة جاءت بإنتاجية قليلة وظهرت في صناعة المستحضرات الصيدلانية والمواد الكيميائية ونشر الخشب ومنتجات طواحين الحبوب.

أما عند اخذ اقل القيم التي ظهرت معنا تبين أن قطاع الصناعات الكبيرة اقلها وظهرت في صناعة البلاستيك والآلات الزراعية، وصناعة العدد الآلية والتبغ في قطاع الصناعات المتوسطة، أما الصغيرة فقد تركزت صناعاتها ذات الإنتاجية الأقل لعنصر العمل في صناعة المواد النشوية وسبك الحديد والصلب.

كما أظهرت الجداول في ملحق رقم (2) أن الإنتاجية الكبيرة لعنصر راس المال كانت من نصيب صناعة المنسوجات والتبغ في قطاع الصناعات الصغيرة، وتلاه صناعة العدد الآلية والكتب والورق في الصناعات المتوسطة، أما الكبيرة فكانت إنتاجيتها لعنصر راس المال كبيرة في صناعة الأسمدة واستخراج النفط، وأما اقل قيم لإنتاجية راس المال كانت في صناعة الدبغ والجلود ومحركات المركبات في قطاع الصناعات المتوسطة، وصناعة المبيدات والآفات الزراعية في قطاع الصناعات الكبيرة.

- **إنتاجية عنصر العمل وراس المال من القيمة المضافة:**

وعند اعتماد القيمة المضافة بدلا من الإنتاج القائم في حسابات الإنتاجية المتوسطة حقق قطاع الصناعات الكبيرة أعلى إنتاجية للعامل من القيمة المضافة وظهرت في صناعة الكتب والورق ، واستخراج النفط الخام والغازات الطبيعية، وجاءت بعدها صناعة القوارب الرياضية ومحركات المولدات الكهربائية في قطاع الصناعات الصغيرة، وآخرا جاءت صناعة المواد الكيميائية والصابون ومستحضرات التجميل في الصناعات المتوسطة، وكما يظهر الجدول أن

© Arabic Digital Library Yarmouk University

اقل القيم المحسوبة لإنتاجية راس المال كانت في صناعة المعدات الكهربائية وصناعة محركات المولدات الكهربائية في قطاع الصناعات الصغيرة.

أما عند احتساب إنتاجية راس المال من القيمة المضافة جاءت النتيجة مغايرة لما سبق، فقد حقق قطاع الصناعات المتوسطة أعلى إنتاجية لراس المال في صناعة سبك الحديد والصلب ونشر الكتب والكراسات، أما الصناعات الصغيرة ظلت محافظة على المرتبة الثانية في صناعة المنتجات الخشبية والفلين، وآخرا جاءت صناعة الآلات الزراعية وصناعة الآلات المتخصصة الإغراض في قطاع الصناعات الكبيرة، أما اقل قيم لإنتاجية راس المال من القيمة المضافة كانت في صناعة المبيدات والآفات والمنتجات الكيميائية وإنتاج وحفظ اللحوم في قطاعا الصناعات الكبيرة.

اما عندما تم حساب متوسط الأرقام الظاهرة معنا لأخذ نتيجة نهائية لإنتاجيات عنصري العمل و راس المال باستخدام الإنتاج القائم والقيمة المضافة ظهرت معنا النتائج في جدول رقم (4-3):

جدول رقم (4-3)

الإنتاجية المتوسطة لعنصري العمل وراس المال باستخدام الانتاج القائم والقيمة المضافة لفئات الصناعة ومجمل القطاع الصناعي حسب بيانات 2001 ألف دينار

Size		AQL	AVL	AVK	AQK
1: Large	Mean	35504.06	11179.36	1.062	3.104
	N	76	76	76	76
2: Medium	Mean	15614.88	4043.05	1.048	2.941
	N	73	73	73	73
3: Small	Mean	9250.12	2656.73	1.43	4.136
	N	76	76	76	76
All	Mean	20183.13	5985.27	1.1818	3.399
	N	225	225	225	225

المصدر:حسابات الباحثة بالاستناد إلى دائرة الإحصاءات العامة ، بيانات غير منشورة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

نلاحظ من الجدول رقم (4-3) أن قطاع الصناعات الكبيرة حقق أعلى إنتاجية لعنصر العمل حيث بلغت (35.50) ألف دينار لكل عامل، في حين جاء قطاع الصناعات الصغيرة بأقل إنتاجية لعنصر العمل وبلغت (9.25) ألف دينار، أما قطاع الصناعات المتوسطة فجاء بقيمة متوسطة بينهما (15.61) ألف دينار، وعند حساب إنتاجية راس المال جاءت النتيجة مخالفة لما سبق فقد كانتا الإنتاجية الأعلى لراس المال من نصيب قطاع الصناعات الصغيرة ب (4.13) ألف دينار، وتلاه قطاع الصناعات الكبيرة ب (3.104) ألف دينار، في حين حل قطاعا الصناعات المتوسطة بأدنى قيمة متوسطة لقيم الإنتاجية المتوسطة لعنصر راس المال وبلغت (2.94) ألف دينار.

ومرة أخرى باعتماد القيمة المضافة بدلا من الإنتاج القائم في حسابات الإنتاجية المتوسطة لعناصر الإنتاج في فئات حجم الصناعة الثلاث ومجمل القطاع الصناعي نلاحظ أن قطاع الصناعات الكبيرة حقق أعلى إنتاجية للعمالة من القيمة المضافة وبلغت (11.17) الف يدنار، في حقق قطاع الصناعات الصغيرة أدنى إنتاجية للعامل من القيمة المضافة

وبلغت(2.65) الف دينار، ما قطاع الصناعات المتوسطة جاء بقيمة وسطية للقيمتين السابقتين وبلغت 4.04، ما مجمل القطاع الصناعي فقد حقق إنتاجية قيمتها (5.98) ألف دينار ، أما أعلى إنتاجية لراس المال من القيمة المضافة كانت من نصيب الصناعات المتوسطة وبلغت (1.43)، في جاء قطاع الصناعات الكبيرة بأدنى إنتاجية لراس المال من القيمة المضافة وبلغت 1.06، وحل قطاع الصناعات المتوسطة بقيمة وسطية بلغت (1.04) ألف دينار، أما مجمل القطاع الصناعي فقد حقق إنتاجية لراس المال لا باس فيها وبلغت (1.18) ألف دينار.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

نلاحظ من النتائج السابقة أن فئة الصناعات الصغيرة تحقق إنتاجية أعلى لعنصر راس المال سواء من الإنتاج القائم أو من القيمة المضافة، مما يعطي هذه الفئة كفاءة نسبية مقارنة بالفئات الثانية في العمليات الإنتاجية التي تقومان بها.

5-4 مرونة الإحلال بين عناصر الإنتاج

يقصد بمرونة الإحلال السهولة التي يتم فيها إحلال عنصر إنتاج محل عنصر آخر استجابة للتغير في معدل الإحلال الحدي الفني بين عوامل الإنتاج[9] .

إن مرونة الإحلال بين عناصر الإنتاج تعكس التكنولوجيا المستخدمة في العملية الإنتاجية، وتتأثر المرونة بصورة مباشرة بشكل منحنيات الناتج المتساوي حيث انه كلما كانت هذه المنحنيات قليلة التقعر (اقرب إلى الخط المستقيم) كانت مرونة الإحلال مرتفعة جدا وكلما كانت شديدة التقعر، كانت مرونة الإحلال تقترب من الصفر[10]. وهذا يعني انه قد يوجد عناصر إنتاجية قابلة للإحلال سواء بشكل كبير (حيث مرونة الإحلال اكبر من الواحد) أو إحلال ولكن بصعوبة (مرونة الإحلال اصغر من الواحد)، وبالتالي فان دالة الإنتاج والتي تفترض أن مرونة الإحلال ثابتة وتساوي الواحد صحيح لا نستطيع استخدامها لمعرفة مرونة الإحلال بين العمل وراس المال والتي قد تأخذ قيمة بين الصفر و المالا نهاية.ولحساب مرونة الإحلال سيتم تقدير المعادلة التالية[11]:

$$Ln\ (K\backslash L) = \alpha + \beta\ Ln\ (w\backslash r)$$

حيث:

K: راس المال

L : عنصر العمل

W: الأجور

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

r : سعر الفائدة (قيمة متوسطة لسعر الفائدة على القروض التي تمنحها البنوك التجارية لعام 2001، انظر البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، المجلد 37، العدد 9، أيلول 2001).

α: ثابت

β: مرونة الإحلال

النتائج

تم تقدير مرونة الإحلال بالاعتماد على بيانات ملحق رقم (1) وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى وقد كانت نتائج التقدير كما في الجدول رقم (4-8):

جدول رقم (4-4)

نتائج تقدير معادلة الانحدار لمرونة الإحلال لفئات حجم الصناعة ومجمل القطاع الصناعي

فئة الصناعة		α	β
الصغيرة	Coefficient	3.235	0.059
	T ratio	*9.651	0.501
	R squares	0.004	F test: 0.251
المتوسطة	Coefficient	2.370	0.383
	T ratio	*5.24	3.296*
	R squares	0.133	F test:10.86*
الكبيرة	Coefficient	2.774	0.252
	T ratio	*6.59	*3.11
	R squares	0.116	F test:9.705*
مجمل الصناعة	Coefficient	2.595	0.289
	T ratio	*17.899	*8.390
	R squares	0.242	F test:70.386*

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05.

المصدر: حسابات الباحثة اعتمادا على البيانات الأولية المتوفرة لعام 2001 من دائرة الإحصاءات العامة كبيانات غير منشورة.

تم قياس مرونة الإحلال لفئات حجم الصناعة ومجمل القطاع الصناعي وكما يتضح من الجدول السابق فان مرونة الإحلال للصناعات الصغيرة قدرت بـــ (0.059)، في حين بلغت للصناعات المتوسطة (0.383) وهي أعلى قيمة مسجلة بين فئات الصناعة الثلاث ومجمل القطاع الصناعي مما يؤكد كفاءة الصناعات المتوسطة حسب هذا المؤشر، في حين جاءت

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الصناعات الكبيرة بقيمة قدرت بـ (0.252) وهي قيمة أعلى من الصناعـــات الصغيرة، وهذه النتـيجة تشير بوضوح إلى أن استجابة الصناعات المتوسطة للتغيرات النسبية في أسعار عناصر الإنتاج يفوت كثيرا استجابة كل من الصناعات الكبيرة والصغيرة، وبمعنى آخر فان الصناعات المتوسطة تتمتع بمرونة كبيرة نسبيا في انتقاء وتغيير تقنياتها الإنتاجية، وبالتالي فان أي تغيير في أسعار عناصر الإنتاج النسبية سيكون لـــه تأثير بالغ على تقنيات الصناعات المتوسطة وأساليبها الإنتاجية من تأثيره على الصناعات الكبيرة والصغيرة.

وقدرت مرونة الإحلال لمجمل القطاع الصناعي بحوالي (0.289) وهي قيمة متوسطة بين قيمتي الصناعات الكبيرة والمتوسطة، مما يعني أن القطاع الصناعي بشكل عام يتميع

بإمكانيات إحلال واسعة بين عناصر الإنتاج التي يستخدمها، حيث أن جميع القيم المقدرة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

هوامش الفصل الرابع:

1- نجيب إبراهيم نعمة الله، النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الوحدي)، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 1984، ص 142.

2- عدنان فضل أبو الهيجاء، الصناعات الصغيرة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك، اربد 1991 ، ص 76.

3- كلاوس روزة، ، الأسس العامة لنظرية النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، ترجمة عدنان عباس علي منشورات جامعة قاريونس بنغازي 1990، ص 53.

4- أيوب محي الدين ياسين وديباب عبد العزيز احمد، التغير التقني والنمو الاقتصادي، دراسة عن صناعة الاسمنت السعودية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلد الرابع، العدد الثالث، 1991.

5- Jenes J. Kruger, The Global Trends Of total Factor Productivity, Friedrich- Schiller University Jena, January 2001 ,pp. 217- 222.

6- Solow, R.M.(1957), Technical Change and Aggregate Production Function, Review of Economics and statistics, Vol 39, pp. 321- 320.

7- محمد نصر وآخرون، دراسة الإنتاجية في قطاع الصناعات الكيماوية لعام 1989، المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، تموز، 1991، ص 22.

8- حربي موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد (الاقتصاد الكلي والجزئي) ، دار زهران للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 1997، ص 68.

9- احمد ملكاوي، قياس الإنتاجية والتغير التكنولوجي في شركة مناجم الفوسفات الأردنية 1963- 1988"، مجلة دراسات، المجلد (16)، العدد الأول، 1989.

10- عز الدين الصالحاني، ملاحظات حول التحويل التكنولوجي ، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد (29)، تموز، 1981.

11- محمد عارف إبراهيم، العمل والأجور في الاقتصاد الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، كانون الثاني، 1996.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الخامس

ملخص النتائج والتوصيات

بعد استعراض التحليل النظـري والقياسـي لدراسـة كفـاءة الصـناعات الصـغيرة والمتوسطة في الأردن، نوجز فيما يلي ابرز النتائج والتوصيات التي خرجت بها الدراسة.

5-1 ملخص النتائج:

1- بلغ عدد المؤسسات الصناعية في الأردن حسب بيانات 2003 حوالي 28 ألـف منشـاة صناعية، يعمل في هذه المنشآت 160 ألف عامل وعاملة، وهم يشكلون أكثر من ثلـث العملين في القطاع الخاص.

2- تساهم الصناعة بفروعها الثلاث، التحويلية والتعدينية والاستخراجية والكهرباء بحـوالي 21% من الناتج المحلي الإجمالي، ويساهم الإنتاج الصناعي بنسبة 90% من الصادرات الوطنية.

3- نمت القيمة المضافة بالأسعار الجارية للقطاع الصناعي من 31.1% عام 1995، إلـى 36.4% عام 2001، مما يوضح تزايد العنصر الوطني من أجـور وتصـنيع وزيـادة إنتاجية.

4- أظهرت الدراسة أن الصناعات الصغيرة بشكل إجمالي تتمتع بكفـاءة اقتصـادية تفـوق كفاءة الصناعات الكبيرة، فحسب معيار فارل تبين أن الصناعات الصغيرة تحتاج إلى ما قيمته (0.127) دينار لخلق دينار واحد من القيمة المضافة، بينمـا تحتـاج الصـناعات الكبيرة إلى (0.145) ، أي بزيادة قدرها (0.018) دينار، بينمـا جـاء ت الصـناعات المتوسطة بأكبر قيمة حيث بلغت (0.237).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

5- بقياس نمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج باستخدام مؤشر سولو الهندسي ، وقياس معدلات انحداره وعلى الرغم من تباين النتائج بينهما، تبين أن فئة الصناعات الصغيرة كانت الاكفا اقتصاديا، حيث سجلت معدل نمو موجب لإنتاجية عناصر الإنتاج الكلية، حيث بلغت (4.948) مقابل (1.341) للصناعات الكبيرة، أما الصناعات المتوسطة فقد جاءت بقيمة متوسطة بين القيمتين السابقتين، في حين حقق مجمل القطاع الصناعي أيضا معدل نمو موجب لإنتاجية عناصر الإنتاج.

6- بتحليل معطيات الإنتاجية الجزئية لعنصري العمل وراس المال، تبين أن فئة الصناعات الصغيرة تحقق إنتاجية أعلى لعنصر راس المال سواء من الإنتاج القائم أو من القيمة المضافة، مما يعطي هذه الفئة كفاءة نسبية مقارنة بالفئات الثانية في العمليات الإنتاجية التي تقومان بها.

7- بقياس مرونة الإحلال بين عناصر الإنتاج، تبين أن الصناعات المتوسطة هي الاكفا اقتصاديا، حيث بلغت مرونة الإحلال لها (0.383) وهي أعلى قيمة مسجلة بين الفئات الثلاث ومجمل القطاع الصناعي، وهذا يشير إلى استجابة الصناعات المتوسطة للتغيرات النسبية في أسعار عناصر الإنتاج، أي تتمتع هذه الفئة بمرونة كبيرة نسبيا في انتقاء وتغيير تقنياتها الإنتاجية،أما مجمل القطاع الصناعي فبلغت مرونة الإحلال له (0.289) ، وهي قيمة متوسطة بين قيمتي للصناعات المتوسطة والكبيرة، مما يعني أن القطاع الصناعي بشكل عام يتمتع بإمكانيات إحلال واسعة بين عناصر الإنتاج التي يستخدمها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

2-5 التوصيات:

بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة والتي بينت كفاءة الصناعات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالصناعات الكبيرة في الأردن فان الدراسة توصي بما يلي:

1- تشجيع اقامة المنشآت الصناعية الصغيرة ، ومحاولة إزالة الحواجز والعقبات التي تحول دون نموها وتطورها.

2- توفير التمويل اللازم للصناعات الصغيرة والمتوسطة.

بسبب الصعوبة التي تجدها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على تسهيلات ائتمانية من البنوك التجارية، وذلك بسبب افتقارها للضمانات المادية الكافية وارتفاع درجة المخاطرة فإننا نقترح ما يلي:

أ- تطوير وتنمية المؤسسة المتخصصة في تقديم القروض اللازمة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وهذا من خلال طاقم خاص يعنى بدراسة جدوى المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة

ب- تأسيس صندوق لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في البنك المركزي بهدف تسهيل إعطاء القروض لهذه الصناعات من جانب البنوك التجارية

3- تحسين إنتاجية العمل في الصناعات الصغيرة، وذلك عن طريق تقديم مساعدات فنية، وإتاحة الفرص للتدريب لتطوير المهارات الإدارية والفنية للعاملين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونقترح لذلك:

أ- إقامة دورات تدريبية للعاملين في الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

ب- إنشاء مراكز للخدمات والإرشاد لتقديم خدمات استشارية (فنية وإدارية وتقنية) للعاملين فيها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ج- توسيع ورفع مستوى النظام المهني لرفد القطاع الصناعي بشكل عام والصناعات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص.

4- إيجاد إطار مؤسسي خاص بالصناعات الصغيرة والمتوسطة ، وذلك من خلال إيجاد سلطة عليا هدفها رسم إطار وطني شامل للسياسات والخطط طويلة الأجل المتعلقة بهذا القطاع، ودمجها بخطط الاقتصاد لتحقيق التنسيق والتطابق في أهدافها.

5- تشجيع إقامة مراكز تعنى بدراسات الجدوى الاقتصادية لإقامة مثل هذه المنشآت، وذلك بالتنسيق مع المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا والجمعية العلمية الملكية، وغيرها من مؤسسات بحث علمي ومنظمات استشارية ذات العلاقة.

6- التركيز على التقنيات الملائمة ، ولتحقيق ذلك لا بد من:

أ- تفعيل دور المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا بهف تطوير تقنيات ملائمة للظروف المحلية ، وإيجاد تقنيات ذات كثافة عمالية والتي تعظم استغلال الموارد المحلية.

ب- تشجيع تصنيع أجزاء المعدات المستوردة وقطع الغيار بأيدي منتجين محليين.

7- تعزيز الطلب على السلع التي تنتجها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وذلك من خلال:

أ- تشجيع الصادرات السلعية لهذا القطاع، وذلك بتوسيع الاتفاقيات التجارية مع الدول الأخرى، وتوفير الحوافز الكافية للصادرات، بإعفائها من الرسوم الجمركية وتخفيض الضرائب المفروضة على أرباح المؤسسات التي تعنى بالتصدير.

ب- إقامة المعارض التجارية في الأقطار المختلفة للمنتجات المحلية والاشتراك بالمعارض الدولية، وذلك من اجل تعريف المستهلك الأجنبي بالمنتجات المحلية.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ج- ضرورة تخصيص جزء مهم من المشتريات الحكومية لمنتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

8- تعزيز التعاون العربي و الدولي.

ضرورة إيجاد آلية للتعاون الدولي في مجال تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وقد تتخذ هذه الآلية الأشكال التالية:

a. تعزيز التنسيق مع وكالات دولية التي تعنى بشؤون الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

b. عمل اتفاقيات مع الدول النامية وخاصة الدول العربية بهدف تبادل الخبرات والمعلومات التقنية والسوقية.

ج- عمل اتفاقيات مع الأقطار الصناعية بهدف حثها على تقديم المساعدات المالية والتقنية ، وفتح أسواقها لصادرات هذا القطاع.

د- تشجيع إقامة الندوات والزيارات المشتركة لممثلي نقابات الصناعات الصغيرة والمتوسطة لنظائرهم في الأقطار الأخرى بهدف التعرف والاستفادة من خبراتهم الإدارية والفنية.

9- إجراء دراسات أخرى تبحث في كفاءة هذه المنشآت الصناعية و دورها في التنمية الاقتصادية، وبحث جوانب أخرى لم تتناولها هذه الدراسة أو الدراسات السابقة.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المراجع

المراجع العربية

1- ابراهيم، عيسى وآخرون، دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردني، الجزء الثالث، قاعدة بيانات سوق العمل الأردني، 1990.

2- ابو الهيجاء، عدنان، "الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية"، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 1991.

3- ابو إسماعيل، احمد، 1966، اقتصاديات الصناعة، دار النهضة العربية ، مصر.

4- اسماعيل، محمد محروس،1992، "اقتصاديات الصناعة والتصنيع"،ط2، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

5- الأمم المتحدة، (2001)

6- الإحصاءات العامة، الأردن بالأرقام، 2003.

7- ايوب، محي الدين ياسين ودياب، عبد العزيز احمد، التغير التقني والنمو الاقتصادي، دراسة عن صناعة الاسمنت السعودية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلد الرابع، العدد الثالث، 1991.

8- بروم. ف. هـــــو نونجنكز جيستين،1977،" إدارة منشآت الأعمال الصغيرة"، ترجمة د. محمد علي شهيب، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، سلسلة الفكر الإداري المعاصر،1988.

9- البنك الإنماء الصناعي، التقرير السنوي، (2003).

10- البنك الدولي، 1987، 1992.

11- البنك المركزي الأردني ،بيانات إحصائية سنوية، (1995- 2001).

12- بومباك ، كليفورد. م. 1989، "أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة"، تحرير وتدقيق الدكتور رائد السمرة، مركز التدريب الأردني.

13- بيانات أسكوا الصحفية،" المرأة في الدول الخليجية" : تقدم ملحوظ رغم وجود عقبات، 7 تموز، 2004.

14- جالن ،هل، 1989،" المنشآت الصغيرة اتجاهات في الاقتصاد الكلي"، ترجمة الدكتور صليب بطرس، الدار الدولية للنشر، القاهرة.

15- حسني، محمود، 1989، "مدى واقعية الآمال المعقودة على المشروعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر"، في كتاب سلطان أبو علي:الموارد البشرية والبطالة.

16- خان، محمد يونس وغرايبة، هشام، الإدارة المالية، مركز الكتب الأردني، عمان، 1995.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

17- خضر، بشارة، دور التكنلوجيا في التنمية العربية ، الأمانة العامة للاتحاد العربي للاسمنت ومواد البناء، العدد (31)، 1985.

18- دائرة الإحصاءات العامة، الأردن بالأرقام، العدد 6، أيار 2003.

19- دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية 2003.

20- الدجاني، ربيع، " الصناعات الصغيرة جدا والمتوسطة في الأردن من منظور عام"، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة العمل حول أهمية استخدام الإعلام في نشر الوعي بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة"، غرفة صناعة عمان، 2002.

21- السعدي، احمد، الصناعات الصغيرة والمتوسطة: قراءة لتجربة بعض الدول النامية وأهمية هذه الصناعات في الاقتصاد الأردني، عمان، منشورات غرفة صناعة عمان، 1991.

22- سلمان، ربيعة، الصناعات الصغيرة ودورها في عملية التنمية في سورية، رسالة ماجستير، جامعة حلب، كلية الاقتصاد،1998.

23- الصالحاني، عز الدين، ملاحظات حول التحويل التكنولوجي ، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد (29)، تموز، 1981.

24- عبد القادر، احمد والفياض، سعود، 1992، "الصناعات الصغيرة في السعودية، الدور والمعوقات"، مجلة التعاون الصناعي، العدد50، الرياض، السعودية.

25- عبد الله المحمود، فؤاد الرميحي، عصام محمود، " واقع المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة ودورها في نقل وتطوير التكنولوجيا بدولة البحرين"، مجلة التعاون الصناعي، العدد 78، 1998.

26- عريقات، حربي موسى، مبادئ الاقتصاد (الاقتصاد الكلي والجزئي) ، دار زهران للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 1997.

27- عز العرب، مصطفى محمد،1989، مستقبل شكل البطالة في مصر في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، في كتاب سلطان أبو علي.

28- عوض الله، صفوت،1993، "اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية"، دار النهضة العربية، القاهرة،ص 17.

29- عيوطي، منى، 1989، "دور الصناعات الصغيرة في مواجهة مشكلة البطالة في الاقتصاد المصري"،في كتاب سلطان أبو علي: الموارد البشرية والبطالة، ص431، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريعي، القاهرة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

30- غرفة صناعة عمان ،دائرة الأبحاث والمعلومات ،(2001).

31- الفانك، فهد، برنامج التصحيح الاقتصادي في الأردن، عمان، الأردن ، مايو 1994.

32- كلاوس ، روزة، ترجمة عدنان عباس علي، الاسس العامة لنظرية النمو الاقتصادي، الطبعة الاولى، منشورات جامعة قاريونس بنغازي 1990.

33- لوب، جاك، 1986، العالم الثالث والبقاء، ترجمة بليغ احمد، سلسلة كتب عالم المعرفة، العدد 104، الكويت.

34- المعرفة، ملفات خاصة 2002، تأثير منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي، موقع وزارة الخارجية الأردنية على الانترنت.

35- ملكاوي، احمد ، قياس الإنتاجية والتغير التكنولوجي في شركة مناجم الفوسفات الأردنية 1963- 1988"، مجلة دراسات، المجلد (16)، العدد الأول، 1989.

36- نصر، محمد وآخرون، دراسة الإنتاجية في قطاع الصناعات الكيماوية لعام 1989، المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، تموز، 1991.

37- نعمة الله ،نجيب ابراهيم، النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الوحدي)، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 1984.

38- وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (1986- 1990) .

39- وزارة العمل، التقرير السنوي، 2003.

40- يسري ،احمد عبد الرحمن، " الصناعات الصغيرة في البلدان النامية تنميتها ومشاكل تمويلها في اطر نظم وضعية وإسلامية"، 1995

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مراجع اللغة الانجليزية:-

1- Abdel Jaber, Akram Karmoul," promoting small and medium size industries in (12) .JordanAmmanJanuary 1996

2- Chuta and Liedholm , employment and growth in small scale industry, empirical (29) evidence and policy assessment from Sierra Leone, the Macmillan press Ltd(1985), hong .kong

3- Chuta and Liedholm ," employment and growth in small scale industry", empirical evidence .and policy assessment from Sierra Leone, the Macmillan press Ltd(1985), hong kong

4- Jenes J. Kruger, - The Global Trends of total factor productivity, Friedrich- Schiller .University Jena January 2001

5- Malcolm Harper, small enterprises in developing countries intermediate (31) .technologyLondonfirstedition 1980

6- Malcolm Harper," small enterprises in developing countries intermediate technology .London, first editi 1980

7- Solow, R.M.(1957), Technical Change and Aggregate production function, Review of .Economics and statistics, Vol 39, pp. 321- 320

8- Unido, 1992, global report 1992-1993, Vinna p. 123

9- 1992.World Bank, 1987

10- World bank, Jordan policies and prospect for small and medium scale manufacturing industrials 1988

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملحق رقم(1)

البيانات الأولية المستخدمة في حساب معيار فارل وسولو ومتوسط الإنتاجية ومرونة الاحلال لفئات حجم الصناعة الثلاث وحسب النشاط الصناعي لعام 2001

isic	sector	capital	Output	Valueadd	Intcons	Wages	Employ
1110	1	9000000	11060055	10431675	628380	619202	74
1110	2	0	0	0	0	0	0
1110	3	0	0	0	0	0	0
1410	1	1000000	1748380	1069592	678788	225674	40
1410	2	1463000	2023174	830884	1192290	300961	179
1410	3	527000	218300	101276	117024	39940	28
1421	1	164158000	291345883	155854293	135491590	59198594	6998
1421	2	0	0	0	0	0	0
1421	3	0	0	0	0	0	0
1511	1	49858000	37716959	5312191	32404768	3099166	1104
1511	2	2180000	1399644	244589	1155055	198664	59
1511	3	7000	202500	22245	180255	3840	7
1513	1	14588370	13729542	3282362	10447180	1899524	770
1513	2	90000	37500	4640	32860	12408	14
1513	3	10000	29000	7784	21216	4440	5
1514	1	19950000	65272588	11343454	53929134	2597263	692
1514	2	3293398	1817829	520446	1297383	229087	165
1514	3	0	0	0	0	0	0
1520	1	14319000	39902711	9141645	30761066	4728884	1711
1520	2	116500	665320	228912	436408	90498	61
1520	3	239932	993505	211998	781507	30910	86
1531	1	5450620	65099555	6803774	58295781	2294908	660
1531	2	904500	1987446	142816	1844630	26592	24
1531	3	87902	774551	143664	630887	22380	48
1533	1	4483173	28108988	2168641	25940347	611569	153
1533	2	50000	399148	151623	247525	88652	16
1533	3	54000	386173	25004	361169	15780	10
1541	1	4156000	16378861	5170326	11208535	2736325	1420
1541	2	2048000	4634125	1137097	3497028	436787	291
1541	3	421680	1915035	529657	1385378	250696	210
1543	1	2368000	9864493	2064275	7800218	890333	536
1543	2	200000	1036636	232284	804352	64229	40
1543	3	27000	56200	16831	39369	8040	10
1544	1	0	0	0	0	0	0
1544	2	8000	39200	14425	24775	6000	6
1544	3	20000	4955	480	4475	840	4
1549	1	18593000	24729495	6162041	18567454	3340047	1246
1549	2	311000	857404	304534	552870	104185	41
1549	3	269600	990131	241568	748563	59062	91
1551	1	450000	4166604	2449991	1716613	439088	133
1551	2	245000	844175	275012	569163	102696	54
1551	3	0	0	0	0	0	0
1553	1	7220000	4143903	2575060	1568843	539908	133
1553	2	0	0	0	0	0	0
1553	3	0	0	0	0	0	0
1554	1	67439391	59294922	20722836	38572086	9530372	2567
1554	2	950000	293649	121696	171953	62408	55
1554	3	256650	178000	52629	125371	28500	34

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تابع ملحق رقم (1)

1600	1	25641233	84252619	30255908	53996711	4924405	927
1600	2	0	0	0	0	0	0
1600	3	15000	18000	-2460	20460	3800	4
1711	1	14700000	21350236	9281925	12068311	2201631	565
1711	2	150000	226350	68361	157989	52077	29
1711	3	10000	100400	10128	90272	4680	4
1721	1	192000	646170	234789	411381	72382	46
1721	2	60000	26473	12561	13912	6336	6
1721	3	93300	469851	200013	269838	72960	103
1722	1	8700000	9291818	3357837	5933981	1440824	459
1722	2	0	0	0	0	0	0
1722	3	23500	111060	76143	34917	20080	26
1729	1	0	0	0	0	0	0
1729	2	0	0	0	0	0	0
1729	3	116800	173613	81443	92170	32360	30
1730	1	98000	560728	156838	403890	120653	78
1730	2	300000	299934	100423	199511	91074	49
1730	3	55300	35800	10136	25664	3060	8
1810	1	15703678	39772729	24621199	15151530	12513482	8784
1810	2	196500	831069	397422	433647	208047	140
1810	3	96900	282507	159770	122737	56760	110
1820	1	0	0	0	0	0	0
1820	2	0	0	0	0	0	0
1820	3	17700	67480	35079	32401	960	20
1911	1	1000000	5560791	1508330	4052461	938765	175
1911	2	400000	32149	22314	9835	18432	12
1911	3	1500	7300	3267	4033		3
1912	1	30000	100000	53294	46706	41340	32
1912	2	15000	85000	23300	61700	22200	19
1912	3	11000	89100	38073	51027	13560	11
1920	1	1400002	6224294	1311500	4912794	796911	309
1920	2	4148000	759373	226033	533340	125092	72
1920	3	30200	256663	81840	174823	29318	45
2010	1	0	0	0	0	0	0
2010	2	241224	1698768	224723	1474045	51561	19
2010	3	55900	137432	61439	75993	24060	35
2021	1	0	0	0	0	0	0
2021	2	0	0	0	0	0	0
2021	3	2600	24400	13175	11225	8640	9
2022	1	0	0	0	0	0	0
2022	2	10000	23200	9623	13577	7902	6
2022	3	297700	968023	314353	653670	135162	189
2023	1	0	0	0	0	0	0
2023	2	10000	239400	67224	172176	25200	16
2023	3	26000	184640	78657	105983	34820	38
2029	1	0	0	0	0	0	0
2029	2	0	0	0	0	0	0
2029	3	19050	134600	60755	73845	13380	35
2101	1	10285000	16009731	3219036	12790695	1905587	586
2101	2	847000	1049104	218828	830276	164798	45
2101	3	10000	80900	10590	70310	9600	4

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تابع ملحق رقم (1)

2102	1	15408968	26038370	7178537	18859833	2600447	661
2102	2	829000	1328693	285603	1043090	99915	45
2102	3	93800	81500	22219	59281	19220	12
2109	1	17625000	29797863	8893105	20904758	2176575	749
2109	2	1127762	867673	176424	691249	116429	53
2109	3	6000	31800	17411	14389	4800	5
2211	1	544200	7250275	2752379	4497896	874292	314
2211	2	535000	508500	102935	405565	29500	16
2211	3	11000	90840	24429	66411	8480	7
2212	1	9778550	24541234	13378501	11162733	7719313	1329
2212	2	571638	206317	57009	149308	88439	30
2212	3	5000	15800	3360	12440	4800	4
2219	1	0	0	0	0	0	0
2219	2	90000	251991	93549	158442	59971	32
2219	3	104500	84900	45252	39648	21720	24
2221	1	13181170	19283846	6616098	12667748	2702602	839
2221	2	1357000	2278873	591359	1687514	253388	140
2221	3	343002	324236	126680	197556	47908	62
2222	1	270000	430767	336785	93982	104059	26
2222	2	157000	174821	75467	99354	48674	14
2222	3	32500	87925	35401	52524	16620	27
2320	1	32000000	468469599	60720273	407749326	22305439	3418
2320	2	0	0	0	0	0	0
2320	3	0	0	0	0	0	0
2411	1	66875743	91979725	43275651	48704074	7133202	972
2411	2	1370000	1133523	370806	762717	107658	39
2411	3	0	0	0	0	0	0
2412	1	22294973	218983794	13960822	205022972	11237000	1407
2412	2	675000	554687	79085	475602	195223	41
2412	3	0	0	0	0	0	0
2413	1	5548431	4714861	966072	3748789	836288	222
2413	2	630000	1147873	221109	926764	107680	34
2413	3	64500	120500	31219	89281	9720	12
2421	1	3500000	387758	30107	357651	144111	35
2421	2	335000	435585	84278	351307	28948	14
2421	3	99000	650348	147918	502430	7200	5
2422	1	5910000	27774689	5793139	21981550	1763520	682
2422	2	2550500	3831736	1336418	2495318	327358	154
2422	3	155000	373724	107982	265742	28027	23
2423	1	99340000	135583418	57749489	77833929	19223104	3797
2423	2	911000	1585149	372328	1212821	111834	40
2423	3	0	0	0	0	0	0
2424	1	20137478	58031676	20471962	37559714	5980964	1589
2424	2	700000	2433245	1103973	1329272	190233	95
2424	3	240000	98002	30521	67481	18840	18
2429	1	2100000	1600057	627537	972520	273745	121
2429	2	216300	1259546	98595	1160951	116602	34
2429	3	120000	169536	29238	140298	14253	13
2511	1	0	0	0	0	0	0
2511	2	1240000	803961	288875	515086	126773	51
2511	3	15500	24000	13705	10295	6000	7

٨٨٢١٠١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تابع ملحق رقم (1)

2519	1	300000	400828	227093	173735	124450	40
2519	2	414000	386695	108788	277907	72898	32
2519	3	41800	95900	46050	49850	17380	24
2520	1	31339352	66286063	17986840	48299223	7594966	3220
2520	2	4327000	8199596	2142844	6056752	874923	369
2520	3	821000	216783	40357	176426	28948	28
2610	1	2125000	2115533	722307	1393226	437684	182
2610	2	672416	403705	74387	329318	15614	14
2610	3	1000	2640	756	1884	0	1
2691	1	4000000	2570035	1020833	1549202	372705	136
2691	2	5000	24000	10340	13660	5520	7
2691	3	4000	12000	3900	8100	1440	3
2693	1	8250000	10354941	4625737	5729204	2007453	774
2693	2	65000	53100	8511	44589	12950	13
2693	3	0	0	0	0	0	0
2694	1	72444460	99400059	55319563	44080496	17528166	2809
2694	2	0	0	0	0	0	0
2694	3	0	0	0	0	0	0
2695	1	10103744	31628347	7162436	24465911	2540353	705
2695	2	1367000	1768596	331616	1436980	285603	128
2695	3	230900	1534511	513263	1021248	233068	221
2696	1	4960000	7753248	2734914	5018334	1386247	442
2696	2	234000	1111875	337250	774625	132067	84
2696	3	332500	1203754	354497	849257	174040	165
2699	1	3150000	1381304	478463	902841	400324	133
2699	2	67500	55696	22547	33149	14959	11
2699	3	307000	258900	38025	220875	16280	11
2710	1	113370000	73188669	19894032	53294637	4423836	1185
2710	2	596000	1806745	464029	1342716	173476	95
2710	3	10000	35000	14634	20366	6000	5
2720	1	22025000	16122166	4570035	11552131	1681507	553
2720	2	0	0	0	0	0	0
2720	3	0	0	0	0	0	0
2731	1	10460000	3055031	388296	2666735	893260	261
2731	2	50000	53700	18670	35030	17620	9
2731	3	3000	23200	14522	8678	5880	8
2732	1	0	0	0	0	0	0
2732	2	40000	84000	38960	45040	23760	17
2732	3	7500	16385	6742	9643	3600	8
2811	1	1991000	8057914	3272162	4785752	1520968	600
2811	2	1159000	432400	137283	295117	109814	56
2811	3	322202	1223231	418574	804657	131806	221
2812	1	0	0	0	0	0	0
2812	2	10000	30500	8898	21602	5040	6
2812	3	35200	339427	129865	209562	44620	59
2892	1	15000	128000	110120	17880	92400	30
2892	2	50000	123410	83417	39993	46018	13
2892	3	38000	25300	9943	15357	7080	8
2893	1	170000	1157802	134067	1023735	158728	73
2893	2	613000	599813	203521	396292	124565	50
2893	3	18200	26300	12478	13822	960	12

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تابع ملحق رقم (1)

2899	1	19427500	30872418	7466916	23405502	2877738	991
2899	2	2116000	3108460	1000328	2108132	402939	196
2899	3	811901	692764	357747	335017	127198	198
2915	1	1065000	3361100	674833	2686267	634134	161
2915	2	0	0	0	0	0	0
2915	3	500	6300	4322	1978	1680	3
2919	1	3960000	19740736	5733419	14007317	3019983	1044
2919	2	271996	451681	144996	306685	81652	35
2919	3	130500	196980	93263	103717	30340	33
2921	1	500000	2776096	653754	2122342	301095	97
2921	2	10000	65000	17434	47566	15840	7
2921	3	39560	99574	64451	35123	23040	45
2922	1	0	0	0	0	0	0
2922	2	100000	112024	25597	86427	13776	9
2922	3	0	0	0	0	0	0
2923	1	0	0	0	0	0	0
2923	2	0	0	0	0	0	0
2923	3	3000	79700	21998	57702	9000	4
2924	1	0	0	0	0	0	0
2924	2	45000	65770	31765	34005	19128	15
2924	3	54900	160850	97081	63769	37800	48
2925	1	0	0	0	0	0	0
2925	2	60000	63494	25177	38317	20382	24
2925	3	0	0	0	0	0	0
2929	1	150000	449750	193370	256380	48966	30
2929	2	210000	431329	104183	327146	73632	23
2929	3	21000	29500	9840	19660	2400	6
2930	1	11328000	18737154	5516313	13220841	2819909	883
2930	2	153500	121737	48467	73270	27845	21
2930	3	17000	71930	26017	45913	10980	15
3110	1	2500000	2863779	601737	2262042	147287	30
3110	2	30000	144228	27974	116254	20484	10
3110	3	375000	75978	42931	33047	13256	5
3120	1	240000	1212000	644313	567687	276684	111
3120	2	5000	95000	39945	55055	19800	17
3120	3	10000	9200	1903	7297	1570	2
3130	1	15500000	17276947	2852716	14424231	1463020	348
3130	2	0	0	0	0	0	0
3130	3	0	0	0	0	0	0
3140	1	1400000	5620758	2874553	2746205	647090	185
3140	2	0	0	0	0	0	0
3140	3	0	0	0	0	0	0
3150	1	150000	1009521	459935	549586	144401	53
3150	2	110000	369052	115556	253496	50336	26
3150	3	300	1800	829	971	0	1
3190	1	0	0	0	0	0	0
3190	2	450000	227518	76464	151054	63878	11
3190	3	20000	56988	11828	45160	6612	3
3220	1	0	0	0	0	0	0
3220	2	0	0	0	0	0	0
3220	3	35000	30000	15340	14660	6000	4
3230	1	25500000	28434044	6450202	21983842	877698	309

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تابع ملحق رقم (1)

3230	2	0	0	0	0	0	0
3230	3	0	0	0	0	0	0
3311	1	3602502	3673379	1312130	2361249	672849	221
3311	2	807000	499808	185243	314565	94722	44
3311	3	290756	262357	119112	143245	41655	59
3320	1	2300000	1166951	370126	796825	332718	84
3320	2	0	0	0	0	0	0
3320	3	0	0	0	0	0	0
3410	1	4000000	16833803	5020618	11813185	1601175	440
3410	2	10000	17000	12715	4285	7920	7
3410	3	56900	129064	55293	73771	16200	30
3420	1	350000	650718	401610	249108	96438	74
3420	2	0	0	0	0	0	0
3420	3	6500	13900	8096	5804	3600	5
3430	1	2276000	4046883	758249	3288634	664756	261
3430	2	760000	114633	35317	79316	34295	25
3430	3	62500	84450	33076	51374	9144	17
3512	1	0	0	0	0	0	0
3512	2	0	0	0	0	0	0
3512	3	101500	139600	69710	69890	28400	7
3610	1	4341894	16221199	5616861	10604338	2964620	1158
3610	2	897000	673910	278995	394915	202250	92
3610	3	296150	980293	355586	624707	128963	198
3691	1	50000	321618	265413	56205	101321	88
3691	2	122000	182400	151135	31265	112700	47
3691	3	125000	198080	136813	61267	31920	41
3699	1	4600000	2531894	519089	2012805	422574	235
3699	2	3500	86000	55330	30670	68936	24
3699	3	118950	142500	69517	72983	25660	33
4010	1	299000000	248578473	103083974	145494499	32897270	6313
4010	2	0	0	0	0	0	0
4010	3	0	0	0	0	0	0

مصدر البيانات: دائرة الاحصاءات العامة، بيانات غير منشورة.

*حيث القطاع رقم (1) صناعات كبيرة، عدد العمال 20 فما فوق .
القطاع رقم (2) صناعات متوسطة، عدد العمال (5-19) عامل.
القطاع رقم (3) صناعات صغيرة، عدد العمال (1-4) عامل.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

ملحق رقم (2)

اكبر واقل قيم للإنتاجية المتوسطة لعنصري العمل وراس المال باستخدام الإنتاج القائم والقيمة المضافة لمجمل القطاع الصناعي

V\K	V\L	Q\K	Q\L	
0.01	120.00	0.08	1238.75	اقل ثلاث قيم
0.02	331.43	0.11	1800.00	
0.04	615.00	0.15	2048.13	
15.81	140968.58	28.93	183718.88	اكبر ثلاث قيم
8.64	44522.27	26.57	155638.80	
7.99	23638.52	24.57	149460.20	

اكبر واقل ثلاث قيم لإنتاجية المتوسطة لعنصري العمل وراس المال باستخدام الإنتاج القائم والقيمة المضافة لفئة الصناعات الكبيرة

V\K	V\L	Q\K	Q\L	
0.01	860.20	0.11	3125.00	اقل ثلاث قيم
0.04	1487.72	0.29	3654.75	
0.11	1665.44	0.44	4266.67	
7.34	140968.58	14.64	183718.88	اكبر ثلاث قيم
5.44	44522.27	13.32	155638.80	
5.31	32638.52	11.94	149460.20	

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اكبر واقل ثلاث قيم للإنتاجية المتوسطة لعنصري العمل وراس المال باستخدام الإنتاج القائم والقيمة المضافة لفئة الصناعات المتوسطة

V\K	V\L	Q\K	Q\L	
0.05	331.43	0.08	2428.57	اقل ثلاث قيم
0.05	654.69	0.15	2645.58	
0.05	1049.04	0.18	2678.57	
15.81	11827.53	24.57	89408.84	اكبر ثلاث قيم
7.99	11620.77	23.94	82810.25	
6.72	9507.85	19.00	39628.73	

اكبر واقل ثلاث قيم لإنتاجية المتوسطة لعنصري العمل وراس المال باستخدام الإنتاج القائم والقيمة المضافة لفئة الصناعات الصغيرة

V\K	V\L	Q\K	Q\L	
0.02	120.00	0.20	1238.75	اقل ثلاث قيم
0.05	615.00	0.25	1800.00	
0.11	756.00	0.26	2048.13	
8.64	29538.60	28.93	130069.60	اكبر ثلاث قيم
7.33	9958.57	26.57	38617.30	
5.07	8586.20	12.60	28928.57	

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

Abstract

Batayneh, Manar T. The Efficiency of Small and Medium Industries in Jordan, Master Degree Thesis , Yarmouk University , 2004 (supervisor: D. Zakeya Meshal).

Jordan is currently experiencing an array of economic problems as the other developing country , characterized by the slow growing economy, scarcity of local resources, as well as the high unemployment rate; which is considered the major impediment for the growth of the economy.

Bearing in mind the economical and social circumstances, small and medium industries are the ideal model for these developing countries. As these industries utilize a technology that requires higher rates of manpower, which may assist in minimizing the level of unemployment rate, and it is considered a developmental goal.

The purpose of this study was to measure the efficiency of these industries in comparison to larger industries, by using several indicators. The first indicator was the **FARL Indicator for Economical Efficacy**. Organizations that attained the lower levels of the average productivity cost are considered economically efficient compared to the other organizations. The second indicator was the **SOLO Overall Productivity Growth Indicator for Production Elements**. Were organizations that satisfied a positive growth averages or higher for the work and capital elements, are considered the most efficient according to this indicator. The third measure was the **Partial Productivity Indicator of Production Elements**; that is represented by firstly the work output, which is used to point out the advancement of work out output in the organization. And secondly, the productivity of the capital output, which is used to verify productivity of, invested assets in the fixed trades. The fourth measure is the **Flexible Placement in between Production Elements Indictor**; used to predict the organizational responsvity for changes in the average technical placement between productivity elements.

The study indicated that at overall the small and medium industries are experiencing an efficient economy that exceeds the efficacy of major industries, were FARL Indicator supported these industries as well as the SOLO Indicator, were small industries attained a positive growth averages for the sum production elements. Moreover, the partial Productivity Indicator has also supported the small industries, were it has satisfied higher productivity for the capital for either the total productivity or the added values, and finally the Flexible Placement in between Production Elements indicator showed that small industries is the most efficient economically, as these industries were responsive for the relative changes in the prices of production elements.

© Yarmouk University Library